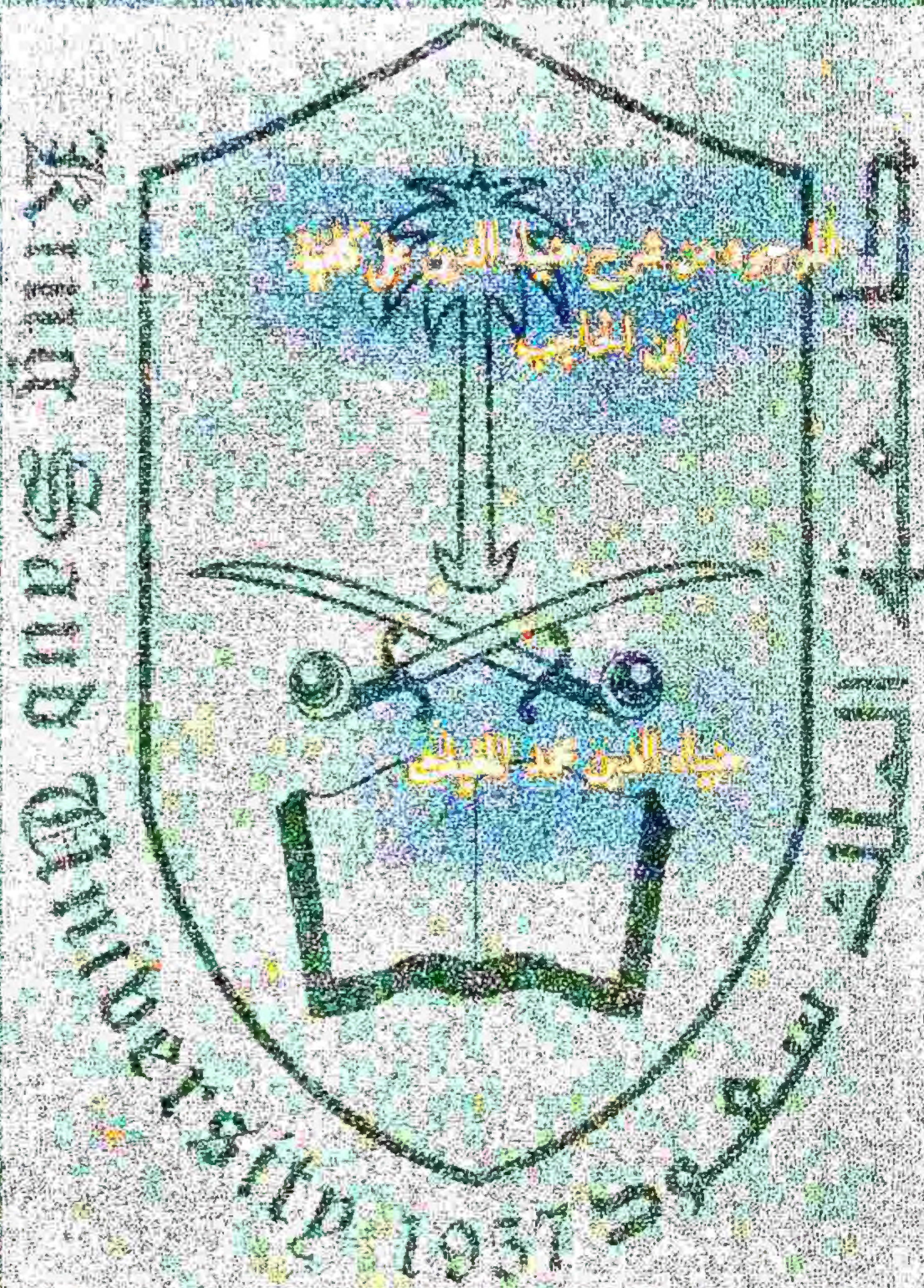

King Saud University 1957
الملك سعود

وخذ المحبة والقطيعة اذا اردت ذلك
ما كتب هذا الاسم ويفعل في خفوه لعذاب
تكتب اسمه واسم امه وهو هذا جالله التوفيق
بسم الله الرحمن الرحيم يحبونهم كحب الله والذين امنوا
اشد حبا لله





شرح الكافية
ضياء الدين عرض الغياث

الموجود من شرح العلامة ضياء الدين لطف الله بن محمد بن الغياث
رحمه الله تعالى على كافية ابن الحاجب

مما نسخ بعناية السيد المقام الاكرم الامجد الاشرف الاعظم
فخر الملة والدين عز الاسلام السيادة الاوحد بن عبد الله بن الحسين بن علي
حفظه الله وادام له النعمة التي ...
ولا برحت حلاوة فوايده التي
هي لا مقطوعة ولا ممنوعة
امين امين

٤١٥ شرح الكافية لابن الحاجب، تأليف لطف الله بن
ش.ل
محمد الغياث الظفيري سنة ١٠٣٥هـ. خط
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.
١٤ق ١٩س ٢١×١٥سم
١٤٩١ نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، ناقصة الأخر
عليها تملك سنة ١١٨٧هـ.
الاعلام ٦: ١٠٧
١- النحو، اللغة العربية أ- لطف الله، لطف
الله بن محمد سنة ١٠٣٥هـ ب- تاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والاعانة

الحمد لله الذي رفع معالم العلم واعلامه ونصب له الهدى وخفض

سبيه الباطل واوهامه والصلوة والسلام على افضل من اعرب عن الحق

وابان حبيب الله المويد بلامع الحجة وواضح البرهان وعلى اله مصابيح

الهدى واصحابه الذين بهم نقتدي **وبعد** فهذا تعليق مختصر

على كافية ابن الحاجب معين على حل مقاصدها للراغب قصدت به

تقريب معانيها الى الافهام وزيادة كثير من فوايد المعنى ذكرها الايمة

الاعلام رجاء ان ينتفع به الطالب ولو في بعض الابواب عمله وان انتظم

في سلك من اذا مات لم ينقطع على الاطلاق عمله ومن الله استمد الاعانة

والعناية واساله التوفيق في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل

ولا باس ان نقدم ما جرت به عادة كثير من المولفين وهو الحد والموضوع و

الغاية ليكون للطالب زيادة تبصرة **فنقول** حد النحو لغة القصد

ومعنى مثل وعند وغير ذلك وفي الاصطلاح علم يعرف به احوال اللفظ

من الاعراب والبنا وكيفية تركيبه مع لفظ اخر بالتقديم والتاخير وموضوعه

اي ما يبحث في هذا العلم عن عوارضه الذاتية الكلمة اذ النحوي انما يبحث عن

احوالها من الاعراب والبنا وتقديمها اذا ركبت مع اخرى وتاخيرها وغايته

اي الغرض منه هو الوقوف على معاني كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله

مع ما يحصل به من معرفة صواب الكلام وخطايه في الاعراب ونحوه وذلك

صفة كمال يقصدها العقلا ولما كان موضوعه الكلمة كان الكلام بالاول

في هذه المقدمة مقصورا على انواعها الثلاثة وقد يختصر ذكر في اثنا ذلك

بعض المركبات التبعية **ولما** كانت تذكر في تعريفاتها لكونها جنسا

لها قدم تعريفها فقال **الكلمة** اللام فيها للماهية كما هو شان المعرفات

اعني المحدودات **لفظ** هو لغة مصدر بمعنى الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت

النواة اي رميتها ولفظت الرحى الدقيق اي رمته واصطلاحا صوت يخرج

من الفم معتمدا على مخرج فصاعدا وهو قد يكون حقيقة كزيد وقد يكون حكما

كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ لم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة

لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا

حكما لا حقيقة بخلاف المحذوف فانه لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان

في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الا

وعلى هذا القياس كلمات الملكة والجن واللفظ يشمل الموضوع وغيره

من حروف الهجا التي بها الغرض التركيب كالزاي من زيد ومن المهمل نحو

كادث ومادث ومن المحرف كنسرم في مسيوم ومن الدال بالطبع كاخ الدال

على وجع الصدر وبالعقل كاللفظ المهمل المسموع من ورا الجدار فانه

يدل على حيوة اللافظ فبقوله **وضع لمعنى** خرج ما عدا الموضوع من جميع

ما ذكر ووضع اللفظ جعله اولا للمعنى بحيث يدل عليه اذا فهم الاول فهم

الثاني فخرج الاستعمال اذ ليس جعلا اولا ومنه التعريف اذ لم يجعل المحرف

الاول اللفظ لذلك المعنى اولا بل الجاعل اولا الواضع للاصل وانما هو

نسات

ويدل ذكر اي الكلمة بتعريفاتها اي في تعريف الانواع الثلثة اعني الاسم والفعل والحرف لكونها اي الكلمة جنسا لها اي للانواع الثلاثة صح تعريف الثلثة

يستعمل لذلك اللفظ المخترع في ذلك المعنى لتوهم وضعه له والمعنى
المقصود ومعنى اللفظ ما يقصد منه فهو مصدر ميمي بمعنى المفعول او اسم
مكان استعمل فيه سواء كان عينا كزيد او معنى كعلم او لفظا كالاسم والفعل
والجملة والكلام الموضوع قد يكون لفظا وقد يكون غيره كالدوال الاربع
واللفظ الموضوع قد يكون مفردا وقد يكون مركبا كغلام زيد وقام زيد لكن
عين اللفظ ليس بكلمة وقد جعل الاحتراز عنه بقوله لفظ وجوز في
مثله الاحتراز بالجنس اذا كان اخص من الفصل بوجه كالحروف وكذا
المركب ليس بكلمة واحترز عنه بقوله مفرد هو بالجر على ما هو الظاهر
صفة لمعنى والمعنى المفرد ما لا يقصد بجزء لفظه دلالة على جزئه
فيدخل فيه ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء لا معنى له كزيد
وما له جزء له معنى غير مقصود كعبد الله والحيوان الناطق علمين
ويخرج عنه نحو الرجل وقائمة وبصري مما يدل جزء لفظه على جزئه
وان عوملت لشدة الامتزاج معاملة كلمة واحدة في الاعراب ونحوه
ويمكن ان يكون مرفوعا صفة للفظ واللفظ المفرد ما لا يقصد بجزئه
دلالة على جزء معناه والمعنى المركب ما يقصد بجزء لفظه الخ واللفظ
المركب ما يقصد بجزئه الخ **تنبيه** عرفت من تعريف الوضع
المذكور انه لا حاجة الى قوله لمعنى ومن احتراز الوصف بالمفرد ان
الموضوع قد يكون مركبا كما ذكرنا خلافا لمن زعم ان الواضع لم يضع
الا المفردات واما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا

الى الواضع

الى الواضع وليس بشيء فلان الواضع كما وضع المفردات وضعا نوعيا
كليا تعرف المركبات القياسية كما بين ان المضاف مقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية اجزاء الكلام فالمركب ايضا
موضوع بوضع كلي ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع لا ينطبق على القول
وسلم من زيادة قوله لمعنى وعرفت مما ذكرنا من ان اللفظ في الاصل
مصدر عدم جواز التانيث فيه لتطابق الكلمة وان كان ههنا بمعنى
الملفوظ اذ يعتبر الاصل في مثله فيقال المراة عدل ورجال عدل ورجل
عدل فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ولا يقال لفظة لفظه ويكون التاء — نسخه
لغرض اللفظان اذ هما كلمتان لا انا نقول ان زيد مثلا اول ما يطلق على
اللفظ كضربه مثلا قلنا لان اقله حرف واحد ان زيد به عدد مخصوص
سهوا اليه فليس شعراء **وهي** اي الكلمة حين تقسم الى انه انواع
هي **اسم وفعل وحرف** انقسام الكلي الى جزئياته فيصح ان يكون الكلمة
خبرا عن كل واحد منها ولا يلزم ان يكون مجموع الثلاثة نحو من زيد بخلاف
قسمة الكل الى الاجزاء نحو الكنجبين خل وعسل واما ان اراد المصنف انها
الى تلك الاقسام منحصرة فيها ولذا استدل على الحصر بقوله **لانها**
لو قال الكلمة اسم او فعل او حرف ليكون ظاهرا في الاشعار بالانحصار
لكان اولى قوله لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة كما عرفت فهي
دالة قطعا لما عرفت في حقيقة الوضع فهي **اما** ذات **ان تدل على معنى**
في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان يدل عليه

سعتها من غير حاجة الى انضمام لفظ اخر اليها لاستقلاله بالمفهومية
منها او ذلك ان لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام ضميمة لفظ اخر اليها لعدم استقلاله بالمفهومية كما سيتضح في
حد الاسم الثاني من القسمين وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى
فانهما محتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى لفظ
اخر كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما تعرف
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا
له بحيث يكون ذلك المعنى وذلك الزمان المعتبر مدلولي لفظ واحد بالوضع
الاصلي كما سيتبين او دون ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلاثة الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الثلاثة الاسم سمي به اخذا له من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه
علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة
الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم [illegible]
اي بدليل الحصر حد كل واحد منها لانه علم فيه جنس كل واحد وفصله

والمركب

٣

والمركب من الجنس والفصل هو الحد ولما كانت الكلمة كثيرا ما تقترن في الذكر
بالكلام وكان ايضا كثير الدوران في كلام النحاة كما سيأتي ذكره في مواضع من هذا
الكتاب عرفه المصنف فقال الكلام ولم يعرف الجملة لكثرة ذكرهم لها ايضا كما
صنع ابا الا ان يقال يراد منها الكلام عنده كما سيأتي وح كان ينبغي ذكرها والتنبيه
على ذلك كما قال في المفصل بعد تعريف الكلام ويسمى الجملة وهو في اصل اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا ثم اشتهر فيها في المركب من حرفين فصاعدا وفي
الاصطلاح ما تضمن كلمتين اي لفظ تضمن كلمتين اي تركب من كلمتين فيشمل ما لا يصح
فالمراد بانه مما لا نسبة فيه اصلا نحو ان زيدا ومما فيه نسبة اضافية او نعتية
نحو غلام زيد وهذا الرجل وضربك ومما فيه اسناد يشبه الفعل او معناه الى
فاعله نحو قائم ابواه من قولك زيد قائم ابواه وفي الدار ابوه من قولك زيد
في الدار ابوه ومما يسمى جملة مما فيه اسناد الفعل الى فاعله او الخبر في
الحال او في الاصل الى مبتدأ ككان في نحو زيد قام ابوه وقائم في نحو زيد ابوه
او زيدا ان اباه قائم والجملة الشرطية نحو ان قام زيد والقسمية نحو اقسم
بالله وما بعده فانه يتبع بانه نحو قام زيد واخرج جميع ما لا يفيد بقوله بالاسناد
ويعني به ربط امر بامر على وجه يحصل به فائدة يصح السكوت عليها فيدخل
فيه الكلام الانشائي نحو قم كما يدخل الاخباري نحو قام زيد ومعنى تضمنه
للكلمتين ان يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين ولا يلزم انفرادهما ولا وجوب تركب
الكلام من اكثر من كلمتين ليكون الكلمات كلها في ضمنه والكلمتان

ماذكره بقولهم

اعم من ان يكونا ملفوظين معًا كزيد قائم او مقدرين معًا كنعم في جواب اقام زيد او
احدهما ملفوظه والاخرى مقدره كزيد في جواب من قام والبا في قوله بالاسناد
للتنبيه اي بضمّهما ضمًّا خاصًا لا بسبب اسناد لجري الخبر الى الاخر او للمصاحبة اي

واعلم ان المفهوم

ضمًا كائنًا مع هذا الاسناد
من كلام بعض الائمة الرضي ان الاسناد هو نسبة الخبر الى المبتدا
او نسبة الفعل او شبهه او ما فيه معناه الى شبهه فاعله ويوافقه ما ياتي من
قول المص في حد الفاعل ما اسند الفعل او شبهه اليه وقوله في المبتدا والخبر
المسند اليه والمسند وان الاصلي منه هو كل من الاول لبراعة نسبة الخبر الى المبتدا
والفعل الى الفاعل وانه اي الاسناد قد يكون مقصودًا لذاته كقام زيد وزيد
قائم وقد يكون مقصودًا لغيره كالاسناد الذي في الجمل التي لها محل من الاعراب
ما عدا الذي بعد القول والذي في الصلة والجملة القسمية لانها لتوكيد
جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزا والمفهوم منه هو ان الكلام
احص من الجملة اذ الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي وان لم يكن مقصودًا لذاته
بخلاف الكلام فلا بد فيه ان يكون مقصودًا لذاته فكل كلام جملة ولا
عكس وعلى هذا كان على المص كما قال الرضي ان يقول الاسناد الاصلي المقصود
لذاته ليخرج بالاصلي اسناد شبه الفعل او ما فيه معناه الى فاعله فان المركب
المشتمل عليه لا يكون كلامًا ولا جملة اسم واما نحو اقائم الزيدان وانما الاسمها
فكونها بمنزلة الفعل ومعناه كما سياتي وبالمقصود لذاته الجمل المذكوره
ومنهم من جعل الجملة والكلام مترادفين وهو ظاهر عبارة المفصل ويوافقه

ايضا ما ياتي من قول المص واذا كان المبتدا مشتملًا على ما له صدر الكلام
ونحوه في مواضع والمراد بالكلام هنالك الجملة اذ يكفي ما له الصدر بان يكون
صدر جملته كما سياتي ان شاء الله تعالى فان ذهب المص اليه فعليه التقييد بالاصلي
ليخرج ما تركب باسناد شبه الفعل او ما فيه معناه الى فاعله كما ذكرنا

ولما عرفت انه لا بد

في الكلام من الاسناد وان الاسناد لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه
تحقيقًا انه ولا يتاتى اي لا يتيسر ذلك الاسناد والكلام الا في اسمين
نحو انا زيد او في فعل واسم نحو قام زيد لان الاسم يصلح لان يكون مسندًا
ومسندًا اليه والفعل لكونه مسندًا فقط والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب
العقلي الثنائي من الثلاثة الانواع لا يتعدى ستة انواع فتسام لسنة منها من حرفين
واخرا اسم وحرف وفعل وحرف وثلثة منها من حيث اسم واسم وفعل اسم وحرف
فعل وحرف فالاسمان يكونان كلامًا لكون احدهما مسندًا والاخر مسندًا اليه
وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاخر مسندًا اليه بخلاف الاسم مع
الحرف اذ لو جعلنا الاسم مسندًا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندًا اليه فلا مسند
واما نحو يا زيد فلسد يا مسد الفعل كما سياتي وبخلاف الفعل مع الفعل والحرف
اذ لا مسند اليه وبخلاف الحرف مع الحرف اذ لا مسند فيهما ولا مسند اليه

تنبيه

اقتصر المص على اقل ما يكون منه الكلام اذ
الكلام قد يكون من اكثر من ذلك نحو زيد قام ابوه ولو قال الا في اسمين
او في فعل واسم فصاعدًا لكان اولى ويستفاد من قوله الا في اسمين الحال

الكلام

في نحو قولنا ان ضربت ضربت اعني في جملة الشرط والجزاء هو الجزاء والشرطية
قيد فيه كما ذهب اليه السكاكي وتبعه جماعة منهم نجم الائمة الرضي خلاف
ما ذهب اليه اهل المعقول والمحقق الشريف من ان الكلام مجموع الشرط و
الجزاء كما حقق في موضعه **شرح** بما هو المقصود
اعني انواع الكلمة كما عرفت وبدأ بالاسم لشرفه بحصول الكلام
منه وحده واتفاق المعتبرين على الصحيح وبدأ بتعريفه فقال

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

ولم يكتف بما تقدم في دليل الحصر مع التنبيه ايضا عليه بقوله وقد علم
بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بقصد تحديد كل واحد من الانواع
وابتدا الكلام فيه فالاول لم يكن مصرحا به ولا كان مقصودا بل علم ضمنا
من دليل الحصر الذي كان هو المقصود به فقوله ما دل على معنى اي كلمة دلت
وذكر الضمير باعتبار لفظ ما فلا يرد ما خرج باللفظ والوضع والافراد من
الدوال الاربع وغيرها او ورد لفظه ما مع احتمالها للكلمة وغيرها
اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة وكل كلمة فهي
لفظ موضوع مفرد وهذا احسن وقوله في نفسه وهو صفة لقوله
معنى اي كائن في نفسه اي في نفس ذلك الدال فصل يخرج الحرف ومعنى
كون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليها من غير حاجة الى ضم لفظ
اخر اليها لاستقلاله بالمفهومية هذا اعني رجوع الضمير الى ما التي
عبارة عن كلمة هو الموافق لما سبق في دليل الحصر من قوله اما ان يدل في

نفسها

نفسها وجعل ان يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي
باعتبارها نفسها لا بالنظر الى امر خارج عنها ككونها في وسط البلد مثلا
وحاصله ان المراد بكونه المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع
كون المعنى في نفس الكلمة وكونه في نفس المعنى الى امر واحد وهو تمام
بالمفهومية فالفرق بين مدلول الابتداء الذي هو معنى اسمي وبين مدلول من ان
الاول لا يحتاج في انفهامه من لفظ الابتداء الى لفظ اخر يضم اليه بخلاف
مدلول من فانه يحتاج في انفهامه منها الى انضمام لفظ اخر كالسير والبصرة
فمعنى الاول تام ومعنى الثاني ناقص ومن ثم يصلح الاول لان يحكم عليه لكونه
الابتداء خير من الانتهاء بخلاف الثاني وقوله غير مقترن وهو فصل يخرج
الفعل اي غير دال على احد الازمنة الثلاثة بهيئته بالوضع الاصلي فيدخل
المصدر نحو الضرب والقتل لعدم دلالته على الزمان وان وجب وقوعه في
احد الازمنة الثلاثة معنا في بعض الامر ونحو الصبوح والغبوق وان دل على
زمان لعدم كونه احد الثلاثة ونحو المضي والغبور اي الكون في الزمن الماضي
وان دل على احدها لعدم كون دلالته بالهيئة ونحو ضارب غدا التعلق وان
دل على احد الثلاثة فليس بالوضع بل بما دل عليه العمل الطارئ واسم الفعل
وان دل ايضا على احدها فليس بالوضع الاصلي كما سيأتي ان شاء الله تعالى
ويخرج الفعل المضارع اما عند من قال انه حقيقة في الحال مجاز في الا
ستقبال فظاهر واما عند من قال انه مشترك بينهما فلانه دال على كل منهما

ستقبال

معنا بحسب الوضع اذ هو موضوع لكل على التعيين وبحسب الاستعمال ايضا
اذ لم يرد الا احدهما معنا والتبادر ذلك المعين على السامع لا بغيره كونه
لا احدهما معنا ويخرج الافعال الانشائية نحو بعت فان لم يدل على الزمان
فهي موضوعة له وتجردها عنه لدلالة عليه عارض ويخرج ايضا نحو عسى
ونعم ليس لانها على احد الثلاثة بالوضع الاصلي وتجردها وضع طارئ

ولما فرغ من تعريف الاسم

اراد ان يذكر شيئا من الخواص ليزداد تمييزه للطالب فقال
ومن خواصه اي لما امور كثيرة تختص بالاسم فمنها الخمسة المذكورة
هنا ومنها لم يذكر كالتثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء
الوصف والتاكيد المعنوي والاسناد وكونه احد المفاعيل فيه على كثرتها
بالاتيان بجمع الكثرة وعلى ان المذكور هنا بعض منها من والخواص جمع
خاصة وخاصة الشيء ما يدخله دون غيره سواء يشمل افراده كالضاحك لا
او لا كلام التعريف لنظرا الى الاسم اذ ليس كل اسم يدخله اللام **دخول**
اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل فيشمل المعرفة والموصولة والزائدة
اما المعرفة فلانها وضعت لتعيين المنسوب اليه ولا يكون الا اسما كما سياتي
واما الموصولة والزائدة فلوافقتهما لها صورة بخلاف ما لم يسبق بهمزة
الوصل من سائر اللامات كلام جواب لو وغيرها فلا اختصاص لها بالفعل
ودخوله لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته
الثلاث وبعضوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوا

ما لايكون

الصواب عبارة الهندي حيث قال فاعل
التي ما لا يوجد ... عائد لان التبادر
مخصص المفعول هو ... الاول او
المعرف في الاخر ولا يتحقق في
الاسناد ... تأمل

ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب
ودخول التنوين لغير الترنم والغلو اذ لا اختصاص لهما بالاسم كما سياتي بل اما
للتمكين واختص بالاسم لان معناه كون الاسم معربا منصرفا واما للتنكير نحو صه
ومه واختص بالاسم لانه وضع لتنكير المنسوب اليه كلام التعريف وضعت لتعريفه
واما للعوض فاختص بالاسم لانه الذي يلحق المضاف او اخر ما لا ينصرف نحو
جوار كما سياتي ولا يكون المضاف وغير المنصرف الا اسمين واما للمقابلة واختص
بالجمع لانه الذي يلحق جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم
وجمع المؤنث لا يكون الا اسما واما لم يختص ما هو للترنم او الغلو بالاسم لانه
الذي يلحق الروي كما سياتي والروي قد يكون بعض اسم وبعض حرف وبعض فعل
وسياتي تمام الكلام في اقسام التنوين على وجه يكشف به ما ذكر هنا مزيد انكشاف
في شرح قوله في اخر الكتاب التنوين نون ساكنة الخ **والاسناد اليه** هو بالرفع
عطف على الدخول وان صح فيه الجر عطفا على مدخوله لان المتبادر من
الدخول الذكر في الاول او المعروف في الاخر وكلاهما منتفيا في الاسناد ولا
في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه اعني كونه فاعلا او مفعولا ما لم
يسم فاعله او مبتدأ في الحال او في الاصل غير صفة واما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الاسناد نسبة والاسم وضع صالحا للنسبة والنسبة اليه بخلاف
الفعل فانه وضع لان يكون منسوبا ابدا **والاضافة** اي كون الشيء مضافا
بعد حرف الجر هذا هو الظاهر من لفظ الاضافة اذا اطلق ولم يقيد
بلفظ اليه اعني ان المراد اضافته كما قال وجميع الباب باللام والاضافة

واما قيدنا الاضافة بان يكون بتقدير حرف الجر وهو هذا هو الظاهر من لفظ الاضافة
ليوافق ما سياتي من كلامه من تعريف المضاف اليه من انه قد يكون المضاف بواسطة
حرف الجر لفظا ولا اختصاص له بالاسم وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى
وانما اختص الاضافة المذكورة بالاسم لان المعنوية تفيد التعريف او التخصيص
وهما مختصان بالاسم اما التعريف فلما تقدم واما التخصيص فلما سياتي واما
اللفظية فهي وان لم تفد احدهما فرع المعنوية فحمل عليها واما كون التي
مضافا اليه فهو بالنظر الى المعنى من خواص الاسم وبالنظر الى اللفظ قد يكون
اسما وقد يكون جملة نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم لان المضاف اليه بها
لفظا الجملة ومعنى مضمونها اي مصدر مسندها المضاف الى ما بعده من فاعل
او مفعول

ثم شرع في بيان قسمي

الاسم وهما المعرب والمبني فقال

وهو اي الاسم معرب ومبني وقدم المعرب لان اصل ما عدا الاصوات
من الاسماء الاعراب وما بني منها فلعلة كما سياتي فالمعرب اي من الاسماء
لانه في قسم الاسماء ولا يذكر فيه بالاصالة الا ما هو منها وكذا جميع الحدود
التي يذكرها في قسم الاسماء وكذا في قسم الافعال المركب يعني الذي ركب
الى غيره تركيبا يتحقق معه العامل هذا احتراز يدخل فيه ما هو من المعرب
نحو زيد وقائم في قولك زيد قائم وما هو من المبني نحو هؤلاء في قولك قام هؤلاء
ويخرج منه ما ليس بمركب اصلا نحو الف با وقولك في التعداد زيد عمرو بكر
ولهذا ثان وهو مركب الى غيره لكن تركيبا لا يتحقق معه العامل كغلام

غلام

كغلام في غلام زيد فان ذلك مبني عنده لا باعتبار التركيب بالفعل لا
بمجرد الصلاحية لذلك كما اعتبره جار الله العلامة فاخرج المركب
هؤلاء بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف لكونه مشابها للمبني الاصل كما
سياتي ان شاء الله تعالى واما اسم الفاعل واسم المفعول فيشبهان المعرب
وهو المضارع وغير المنصرف يشبه مطلق الفعل لا الاحد الثلاثة
وحكمه اي الاثر الذي يترتب على كونه معربا ويخالف به المبني
الاصل من المبني ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان
يبدل حرف بحرف اخر في المعرب بالحروف كما يبدل الواو في اخو مثلا بالالف
في حال النصب وصفة بان يبدل من التنوين الضم في حال الرفع مثلا في المعرب
بالحركات باختلاف العوامل الداخلة عليه في التعداد بان يعمل بعض منها خلاف
ما يعمل البعض الاخر وانما قيدنا باختلافهما لكونه في الفعل لا لاختلاف فيه مثلا
قولنا ان زيدا مضروب وضربت زيد وانا ضارب زيدا فان العامل في زيد
في هذه الصور تختلف بالحرفية والاسمية والفعلية مع ان اخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا اعتمد النص على التمييز اي يختلف لفظا
او تقديرا او على المفعول المطلق اما على انهما مصدران بمعنى المفعول اي
اختلافا ملفوظا او مقدرا او على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
اي اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد او تقديرا نحو جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى وتقدير الاعراب

على حرفه الاخير لمانع عن التلفظ به فيه محلا او تحو هو لابان المانع
من الاعراب في جملته وهو مشابهته للحرف كما سياتي فمحال انه في محل
الرفع اي في موضع الاسم المرفوع فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره

ولما كان معنى

المعرب ما فيه اعراب عرفه بقوله

الاعراب هو في اللغة الابانة ومنه الثيب يعرب عنها لسانها سمي الحركة
او الحروف به لانه يبين المعاني المقتضيه ويجوز ان يكون بمعنى ازالة الفساد
من قولهم عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب سمي به
لانه يزيل الفساد الناشي من التباس بعض المعاني ببعض قوله ما اختلف
اخره به اراد بما حركة او حرف مد والضمير في اخره للمعرب وفي به لما
التي اراد بها الحركة او الحرف واراد باختلاف الاخر اختلافه بصفة
لم يكن عليها اعم من ان يكون المختلف ذاته او صفته فالذات في الاسماء
السته وفي المثنى والمجموع في حالة النصب والجر ايضا فانك في اخ واب
وحم وهن زدت اللام المحذوفة وفي فم رددت العين المحذوفة وجعلت
ذلك المزاد والمردود حرفا اخر هو الاعراب في حال النصب والجر وكذا في ذو في
حال النصب والجر فانك جعلت الواو التي هي عينه بعد قلبها الفا او ياء علامة
النصب او الجر كما سياتي وكذا في المثنى والمجموع قلبت الالف والواو ياء في
حال النصب والجر وجعلتها بعد القلب اعرابا والصفة في المعرب
بالحركات فانه اختلف اخره من صفة السكون الى صفة الحركة باحدى الحركات

الثلاث

[illegible]

٨

الثلاث وفي الاسماء السته والمثنى والمجموع في حال الرفع فانه كان الواو
في الاسماء السته متصفا بانه عين الكلمة او لامها والالف في المثنى والواو
في المجموع بانهما علامتا التثنية والجمع ثم جعل كل واحد من الثلاثة علاما
للاعراب فصار لشيئين بعد ان كان لشي واحد وتخصيص لفظ ما
بالحركة او حرف المد لا يرد العامل والمعنى المقتضي وان كان كل منهما
سببا لاختلاف الاخر به واما اختلاف اخر المضاف الى يا المتكلم بالكسر
لاجلها واخر المثنى بالفتح لاجل الالف واخر الجمع بالضم لاجل الواو
واخر المنسوب اليه بالكسر لاجل يا النسبة فلا يرد مطلقا لرجوع الضمير
في اخره الى المعرب والمعرب هو المركب مع العامل وحال الاضافة
والنسبة والعلامة فلا يدخل العامل لانك لا تخبر مثلا في قولك جاني
مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيته وقس عليه البواقي فقبل
لحاق المذكورات كان الاسم مبنيا لعدم التركيب ونون المثنى والمجموع
لا تخرج الالف والواو عن كونهما اخر المعرب لانهما بمنزلة التنوين
في المفرد وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
يدل على المعنى المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه

ثم اشار الى بيان الغرض من

وضع الاعراب في الاسماء فقال ليدل اي وضع الاعراب ليدل
على معاني وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة اي المتعا

[illegible]

والمنذ اوله معنى نزيد تاره هنا وتاره هذا **علمه** اي على الاسم المعرب
بمعنى ان الاسم يطرا عليه معنى من احد الثلاثه المعاني المذكوره فوضع
لكل معنى علامه يدل عليه ويميزه عن الاخرين ولم يكتف عن التمييز
بالعامل المحدث لتلك المعاني لانه قد لا يحصل منه متميزا في نحو لك
ما احسن زيد لو ازدت التعجب منه من حسنه او نفي احسانه ولم يعرب
لا لتبس احدهما بالاخر وقد يصعب فهم المعنى اذا تعدد العامل عن
المعمول مثالا كما اذا قلت ضربني واكرمته زيد فانه يلتبس على السامع
السامع ولا يدري ان زيد ابدل من الضمير في اكرمته ام فاعل لضربني على
الفعل فانه لا يطرا عليه مثل هذا المعنى الا في النادر في مثل لا تاكل السمك
وتشرب اللبن كما سياتي فلم يعتبره البصريون فيه لندرته وعدم لزومه
واعتبره الكوفيون كما سياتي واما الحرف فلا يطرا عليه مثل ذلك اصلا
فلهذا كان الاصل في الاسما الاعراب وان كان اصلها الافراد الذي لا
يتحقق معه اعرابا لان الواضع لم يضعها الا للاستعمال في الكلام مركبه
واستعمالها مفرده كما في العداد مخالف لنظره فهو عارض غير وضعي

ولما كانت المعاني

المفرده على التمييز بلا نحو كانت ... لا يكون
وانواعه اي انواع الاعراب الذي وضع لتمييز المعاني الثلاثه ليكون
كل نوع علامه لمعنى واسماوها **رفع ونصب وجر** هذه الاسما
الثلاثه مختصه بالحركات والحروف الاعرابيه ولا يطلق على الحركا

الثانيه اصالة احلاف الضمه والفتحه والكسره فانها لا تستعمل في الحركات غير
الاعرابيه كضمة حيث وفاء فعل وفي الحركات الاعرابيه على قلة
مع القرينه كقول المصنف كما سياتي بالضمه رفعا **فالرفع علم الفاعليه** اي علامة
كون الشي فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر
ونحوهما وهو لانه اي الضمه والواو والالف كما سياتي **والنصب علم** المفعوليه
اي علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به وهو اربعه
الفتحه والكسره والالف والياء **والجر علم الاضافه** اي علامة كون الشي
مضافا اليه بقرينة المقابله للفاعليه والمفعوليه فانه المقابل لهما
لا كون الشي مضافا وهو ثلاثه اشيا الكسره والفتحه والياء وكل ما
سوى الضمه هو الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروع لها كما سيجي
ولما كانت الاضافه مصدرا سعيها لم يلحق اليا المصدريه واما الحصر
الرفع بالفاعل لان اصل الاعراب الحركات كما سيجي والضمه اقواها
لكونها بعض الواو الذي هو اقوى من اخويه والعمده اقوى من الفضله فجعل
القوي للقوي واختص النصب بالفضله لخفة الفتحه لكونها بعض الالف
وضعف الفضله مع كثرتها فجعل الضعيف للضعيف الكثير واختص الجر
بالاضافه لان المضاف اليه فضله في الحال كزيد في مررت بزيد او في الاصل
كما في ذهب زيد وغلام زيد اذ اصله غلام حصل لزيد فاراد وان يميزوا
ما هو فضله بواسطه عما هو فضله بغير واسطه ولم يكن بقي من
الحركات غير الكسره فجعلوها علامه له

وَلَمَّا ذَكَرَ العَوامِلَ فيما

سبق عرف العامل المعرف بالك العوامل فقال والعامل ما به يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب اي شيء باستعانته يحصل واحد من المعاني التي
وذلك الواحد هو المقتضي اي الطالب للاعراب يعني جاء زيد عامل اذ به حصل
معنى الفاعلية في زيد فاقتضى ذلك المعنى علامته وفي رأيت زيدا رأيت
زيدا عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فاقتضى علامته وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فاقتضى علامته فههنا
ثلاثة اشيا مقتضي وهو المعنى ومقتضى وهو الاعراب وآلة الاقتضاء وهو
العامل وسيأتي بيان العامل في كل معمول مما ذكره المص في موضعه ان شاء الله

وَلَمَّا عَرَفْتَ أَنَّ الرَّفْعَ

ثلاثة اشيا والنصب والجر
حال هذه الاعرابات وان كل واحد منها اي معرب به وقت
المعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وكون
هذه العلامة المميزة لكل واحد من هذه المعاني التي هي طارية لازمة
ان تطلب لها اخف علامة ممكن لازمة واخف العلامات الحركات لكونها
ابعاض الحروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت علامة هذه المعاني الحركات
حيث امكن وعدل عن هذا الاصل حيث عرض معرض للعدول عنه
فجعلت العلامات حروف المد كما سيأتي في المعربات بالحروف وقدر منها ما

اسنوفي

اسوفي الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة
الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر تجريا به على الاصل وهو شيئان
اشار الى الاول بقوله فالمفرد المراد ههنا به ما ليس مثنى ولا مجموعا فان
حكمهما سيأتي المنصرف احترز به عن غير المنصرف فان له حكما آخر
فكان عليه ان يقول غير الاسماء الستة مكبرة مضافة الى غير يا المتكلم
والى الثاني بقوله والجمع المكسر لا الصحيح فيأتي والمكسر ما تغير بناء
واحده كما سيأتي المنصرف اخرج غير المنصرف بالضمة خبر لقوله فالمفرد
الخ بالضمة رفعا اي حال الرفع والفتحة نصبا اي حال النصب والكسرة جرا
اي حالة الجر نصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية مثال الاول جاء رجل ورأيت رجلا
ومررت ومثال الثاني جاء رجال ورأيت رجالا ومررت برجال وانما
اعرب هذا الجمع اعراب المفرد لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة
معربة عن وضع مفرده وبكون بعضه مخالفا للبعض في الصيغة كالمفردات
المخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا
كما في الجمع بالواو والنون يُعْرَب ما يعرب فيه واحد من الحركات
اعني الفتح وهو جمع المؤنث السالم وهو ما بنيت له مفرد يلحق آخره الف
وتاء كمسلمات وحمامات ونحوه اولات نحو واذكرن اولات حمل فان له حكمه
ولم يجمع اذ لم يثبت له مفرد يلحق آخره ما ذكر وانما صح ان يعطى
عبر لعطه فلو قال جمع المؤنث السالم واولات لكان اولى بالضمة يعني

مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
رفعا والكسرة نصبا وجرا ويقول هيهات مسلمات
فان سمي به ففيه ثلاث لغات أشهرها استصحاب ما كان له قبل التسمية من
ثبوت التنوين ونصبه وجره بالكسرة كقوله تعالى من عرفات والثانية
ذهاب التنوين واستصحاب الكسرة والثالثة جره بالفتحة وروي بهما
أذرعات في قول امرئ القيس تنورتها من أذرعات وأهلها وإنما
نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر إجراء له مجرى أصله أعني جمع المذكر
السالم على ما يجيء **ومن ذكر ما** نقص
فيه من الحركات الكسرة فقال غير المنصرف وسيأتي بيانه [illegible] العلة
فتحة رفعا وبالفتحة معنى نصبا وجرا تقول هذا أحمد ورأيت أحمد ومررت
بأحمد وإنما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه **ثم أتى بما**
إعرابها بالحروف وفيها أنه لأنه أقسام أولها ما اشتمل الحروف الثلاثة
وهي الأسماء الستة أشار إليه بقوله أبوك وأخوك وحموك أي أبو زيد وحك أو
أخوه أو ابنه وبالحالة فالحم قريب زوج المرأة وهنوك والهن الشيء المنكر
الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح أو غير ذلك وفوك وذو
مال ومعناه حال من المستتر في قوله بالواو واحترز به عن حال إفرادها عن
فإنها معربة بالحركات إلى غير ياء المتكلم احترز به عن حال إضافتها إلى ياء
المتكلم فإنها أيضا معربة بالحركات لكن تقديرا كما يأتي ويشترط فيها
أيضا أن تكون غير مثناة ولا مجموعة إذ تعرب حينئذ إعراب سائر الأسماء
المثناة والمجموعة وألا تكون مصغرة عوانية إذ تعرب حينئذ بالحركات

لفظا

لفظا وبعضهم عد هذه الأسماء استغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها
وتصغيرها ولم يتعرض عن اشتراط إضافتها إلى غير ياء المتكلم
للاستغناء عن اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف وإنما أعربت هذه الأسماء
بالحروف لكثرة استعمالها وصلاحيته أو لحرفها لأن تكون إعرابا فبعض
المتصرف أن جعلت تلك الحروف نفس الإعراب وتركت الحركات
وهي في المعرب بالحروف جارية على القياس في إشباع الأحرف التي
كل في محله **تنبيه** ما عدا ذو من الأسماء المذكورة
قد يعرب في بعض اللغات بغير الحروف وسيأتي الكلام فيها في
باب المجرورات إن شاء الله تعالى **وثانيها المثنى**
وما لحق به وهو سبعة كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع
كلا مضافا إلى المضمر حالكونه كلا مضافا إلى المضمر نحو كلاكما
وكلانا واحترز به عن حال إضافته إلى الظاهر نحو كلا الرجلين
فإن إعرابه تقديري كعصى واثنان وكذا فرعاه أعني اثنتان
وثنتان وثنايان وهما طرفا الحبل المثنى ومذروان وهما طرفا
الأليتين والموضعان الذي يقع عليها الوتر من القوس بالألف رفعا
وبالياء نصبا وجرا تقول هذان الزيدان كلاهما واثنان وثنايان و
مذروان ورأيت الزيدين كليهما واثنين وثنايين ومذروين وإنما
حكم بأن التثنية ملحقة ولنبت بنيات لأنه لم يسمع لها مفرد والحق به
ألف ونون كما هو شأن المثنى كما يجيء إذ لم يقل في الواحد كل ولا كلت

ولا اثن ولا اثنت ولا ابنت ولا اثنا ولا مذرى وإنما اشترط في إعراب الأخير
كلا إعراب المثنى إضافته إلى الضمير وإنما ألحقت بالمثنى لمشابهتهما له في
كون كل واحد منهما مثنى المعنى وكذا لفظا بكون آخر كل منهما ألفا ونونا
زائدتين إلا أن كلا لفظه مفرد لكنه أشبه بكون آخره ألفا وإن كانت أصلية
ولا ينفك عن الإضافة حتى جيء بالعدد عن النون وحصر ذلك في الإضافة
إلى المضمرات لأن الأغلب جريه على المثنى تأكيدا له نحو الرجلان كلاهما
وجئتما كلاكما فأكد تثنيه ومعنى فعومل معاملة المثنى فيما هو الأصل
فيه أعني الإعراب وطرد ذلك الحكم فيها وإن لم يتبع المثنى المعرب
نحو جئنا كلانا وكلاهما أتى بعد ذكر تحضير وأما إذا أضيفا إلى المظهر
فإنه لا يجري على المثنى أصلا إذ لا تقول جاء إخوانك كلا أخويك
مثلا وكأنه يعربونه مضافا إلى المظهر أيضا إعراب المثنى ولا يضاف
إلا إلى المعارف المثناة نحو كلا الرجلين أو معنى نحو كلانا ولا يجوز تفرق
المثنى نحو كلا زيد وعمرو إلا في الشعر قال

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا ۞ في النائبات وإلمام الملمات

ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى كقوله تعالى كلتا
الجنتين آتت أكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا وسوى الحارث يلزمون
المثنى الألف في الأحوال كلها قال الشاعر

حبيك الأنف والعينانا ۞ وقال آخر

قد بلغا في المجد غايتاها ۞ وثابها

جمع المذكر السالم

وما ألحق به وهو عشرون وأخواتها من العقود التي أواخرها نون إلى التسعين بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نحو جاءني
مسلمون وأولو مال وعشرون رجلا ورأيت مسلمين وأولي مال وعشرين
رجلا ومررت بمسلمين وأولي مال وعشرين رجلا وإنما لم تكن التسعة المذكورة
جموعا لعدم مفرد معتد لكل منها الحق لحروفه واو ونون كما هو في
جمع السلامة للمذكر كما يأتي إن شاء الله إذ لم يقل في الواحد أولو ولا
عشر وأما عشرة وثلاثة وأربعة إلى تسعة فليس شيء منها واحد الشيء
من المذكورات إذ لو كان كذلك لم يطلق العشرون إلا على الثلاثين
وما فوقها من العقود لأن أقل الجمع ثلاثة ولا طلق الثلاثون على
التسعة مع ثلاثة تربيع عليهما وإنما ألحقت بالجمع المذكور لمشابهتها له في
معنى لدلالتها على الكثرة ولفظا بالواو والنون الزائدتين في آخر
ما عدا الوشيحا وبالواو مع لزوم إضافته في أولو كما ذكرنا في كلا
وإنما أعرب المثنى والجمع المذكور بالحروف لأنهما فرع للواحد و
آخرهما مطرد أحرف تصلح للإعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب أن تجعل تلك الحروف إعرابهما ليكون إعرابهما
فرعا لإعرابه كما أنهما فرعان له ولذلك لم يجعل الجمع المكسر
وجمع المؤنث السالم بالحروف أعني لعدم وجود حرف في آخرهما

كما ذكروا لجمعهما ان يعربا بالحروف ايضا ومن هنا يعلم انه لا مزية
لجمع المؤنث على جمع المذكر باعرابه بالحركات لان اعرابه بالحركات
خارج عما اصله ان يعرب به وانما اعربا هذا الاعراب المعين لانه
لما جعل اعرابهما بالحروف وكان الاعراب في كل واحد بالانه فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بالثلاثه الحروف لوقع الالتباس عند الوقف
وعند حذف النون للاضافه ولو خص احدهما بما يغني الاخر لا
اعراب فوزعت بينهما بان جعلت الالف علامه لرفع المثنى لانه
الضمير المرفوع للتثنيه في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامه
الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وحملوا اعرابهما بالياء لما الجر على الاصل وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لكون كل منهما علامه الفضله

تنبيه قد يجعل النون

فيما جمع بالواو والنون على غير قياسه الذي
يأتي معقب الاعراب ويلزم اليا حينئذ وانما اعرب كذلك سماعا على
خلاف القياس وكانه مكسر يجري فيه اعراب المكسر ويحذف النون
ولا يسقط نونه بالاضافه قال

وان لنا ابا حسن عليا • اب بر ونحن له بنون

وقال ذراني من نجد فان سنينه • واذا سمي بالمثنى او الجمع
المذكور وما لحق بهما اعرب اعرابه قبل التسميه الاكثر ويجوز ان

يجعل

يجعل النون معقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز سبعه احرف نحو
سعدان وسبعون وح يلزم المثنى الالف كقوله

الا يا ديار الحي بالسبعان • والبحرين • وشاذ ويلزم الجمع اليا في الا
وجامعها الواو وقيل لا فالواو قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون

ولما فرغ من تقسيم

الاعراب الى الحركه والحرف وبيان مواضعها شرع
في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشار الى تعينه فيما
فيما سبق وبدأ بالتقديري لانه اقل من ثبات اللفظي لما عداه فقال
المقدر اي يقدر الاعراب اما لاستحالة التلفظ به واليه اشار بقوله
فيما يعذر اي في معرب يتعذر ظهور اعرابه وذلك في اسمين يحل الاعراب
اللفظي في كل منهما الاول المقصور وهو كل اسم اخره الف سوى كانت
موجوده في اللفظ كالعصى او محذوفه بالتقاء الساكنين كعصا فان
الالف المقصوره يتعذر ظهور الاعراب عليها اذ لو اريد تحريكها
لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا اخر كالهمزه والثاني كل اسم
مما يعرب بالحركات مضافا الى يا المتكلم كغلامي فانه لما اشتغل
ما قبل يا المتكلم بالكسر لمناسبه اليا قبل دخول العامل كان يعدم تعذر
دخول حركه اخرى عليه موافقه لها او مخالفه اذ لا يحتمل الحرف
حركتين فاعرب كل من الاسمين يعذر الفا اي في الاحوال الثلاث
تقول هذه العصى ورايت العصى ونظرت الى العصى ويقدر الحركات

على الالف وكذا في علامي بتقدير الحركات على الميم تمثيلا لا
واعلم انما هو كغلامي في تقدير الاعراب اللفظي فيه في
الاحوال الحكي نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فهو معرب بتقدير
الاعراب فيه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية فكان على المصنف
ذكره ويمكن ادراجه في ضابط هذا الباب المشار اليه بغلامي بان يراد به
كل معرب بالحركات اشتغل اخره قبل دخول العامل بحركة واما التقدير
والتي اشار بقوله او استثقل وذلك ايضا في ما يستثقل الاعراب اللفظي
في كل منهما لكن لا مطلقا الاول المنقوص وهو ما اخره يا قبلها كسرة
كقاض فانه يستثقل فيه الاعراب رفعا وجرا لا نصبا لخفة الفتحة
فاصل قاض قاضي في حال الرفع وقاضي في حال الجر فاستثقل الضمة
والكسرة على اليا بعد الكسرة كما يشهد به الحس فحذفتا فالتقا ساكنان
اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين فان ذهب التنوين
للام مثلا رجعت اليا فنقول هذا القاضي ومررت بالقاضي بيا
ساكنة ورايت القاضي بفتح اليا وكذا في التنكير هذا قاض ومررت
بقاض ورايت قاضيا وقد يظهر الرفع والجر في الضرورة كقوله
• وعرق الفرزدق شر العروق • خبث الثرى كابي الازند
وقوله • ويوما يوافين الهوى غير ماضي • تنبيه
قد يقدر الحركة في غير ما ذكر فيقدر النصب في المنقوص في الضرورة
كقوله • ولو ان واش باليمامة داره • وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا

الاسم

وفي السعة كقراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم
بسكون اليا ويقدر كل من الرفع والجر في غيره للضرورة كثيرا وفي السعة
قليلا فالاول كقوله • وقد بدا هنك من المئزر • وكقوله •
لقاه من عدويه في العز خاليه • والثاني كقراءة بعضهم وبعولتهن
باسكان التاء ورسلنا باسكان اللام وكقراءة ابي عمرو فتوبوا الى بارئكم
باسكان الهمزة والثاني كل جمع بالواو والنون اضيف الى يا المتكلم
واشار اليه بقوله او مسلمي فانه معرب بتقدير الاعراب للاستثقال
رفعا لا نصبا وجرا وذلك لان اصله في الرفع مسلموي اجتمعت الواو
واليا وسبقت الواو بالسكون فحصل الثقل فوجب قلبها يا وادغامها
فيها ثم كسر ما قبلها لمناسبة اليا كما هو مقتضى قاعدة التصريف فلما
خرج الحرف عن حقيقته تعذر اعرابه في هذه الحالة بالواو وبقي
على اصله في حالتي النصب والجر فان اعرابه لفظي لان اليا التي هي اعراب
في هاتين الحالتين ثابتة لفظا وادغامها فيما بعدها لا يخرجها عن
حقيقتها تنبيه من المقدر اعرابه ما حذف فيه الحرف
الذي هو الاعراب لالتقا الساكنين وذلك في الاسما الستة والجمع
في جمع الاجواد وفي المثنى في حالة الرفع نحو جا ابو الحبر وصالحو
القوم ورجلا البلد ورايت ابا الحبر وصالحي القوم ومررت بابي الحبر
وصالحي البلد وكانه لم يعده من المقدر اعرابه لظهوره عند وصل الحرف
لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه

صير اسمها الاكثر المضاف فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما
مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه
ظاهر واليه اشار بقوله واللفظي فيما عداه. ولما ان
وينقسم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل
من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي عرف غير المنصرف واستوفى الكلام فيما يوضح تعريفه
وبذلك يعرف المنصرف اذ هو ما عداه فقال غير المنصرف ما فيه علتان
اي معرب فيه اثنتان لكل منهما بذلك اذا كملت شروطه كما سيأتي في بعض
الكسر والتنوين فانه ذكر بعد هذا وحكمه الا كسر ولا تنوين والحكم
ما توجبه العلة في اصطلاح الاصوليين وليس العلة الا مجموعهما
من علل تسع وهي علة او واحدة منها اي من تلك التسع تقوم
هذه العلة الواحدة مقامها اي مقام هاتين العلتين بان توجد وحدها
باثرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما قاله ابن الانباري في
هذين البيتين وقبلهما

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ... ثنتان منها فما للصرف تصويب
عدل ووصف وتانيث ومعرفة ... وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

ادخال ثم على الجمع والتركيب للمحافظة على الوزن فقط وزائدة
على الحال من النون لانها فاعل في المعنى اذ المعنى تمنع الصرف كذا

وكذا

وكذا النون وقوله الف فاعل الظرف اعني ما قبلها او مبتدأ خبره
الظرف المتقدم والظاهر انه يلزم من كون النون زائدة زيادة
الالف قبلها وانه لا يوجد اسم في اخره نون زائدة قبلها الف اصلية
ولا مزيدة لانهم حسبوا زيادة الالف مع انها اي النون لا بد ان تكون
زائدة ولهذا يعبر عنها بالالف والنون الزائدتين وقوله وهذا
القول تقريب يعني ان ذكر العلل نظما مقرب لها الى الحفظ لان
النظم اسهل والقول بان كل واحدة من التسع مانع تقريبي لا تحقيقي
اذ المانع في الحقيقة اثنان منها وقد اخرج العلل المذكورة ما شابه
الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم سوى كانت
كما في ذفرى وحبنطى او لا كمعزى ثم ذكر امثلة التسع على ترتيب ذكرها
في البيتين فقال نحو عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة
مثال التانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب الا للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال
العجمة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكمه اي الاثر
الذي يترتب على مجموع العلتين او العلة القائمة مقامهما لف
به المصرف ان لا كسر يدخله وان كان مجرورا بل يكون جره بالفتح
ولا تنوين للتمكن وذلك لان لكل علة فرعية واذا وقع في اسم
علتان تحصل فيه فرعيتان من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع

عن الاسم من جهتين هما افتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر على
الصحيح فمنع منه ما لا يدخل الفعل اعني الكسر ومنع منه ايضا
التنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان
العدل فرع عن المعدول عنه والوصف فرع عن الموصوف والتانيث
فرع عن التذكير لانك تقول قائم وقائمه والتعريف فرع عن التنكير
لان اصل كل ما تعرفه ان يكون مجهولا اولا والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل وزن فرع الاسم لان اصل كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص او ما في حكمه بنوع اخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ۞ ولم يكف الواحد في هذا
الحكم لضعف المشابهة بالفرعية لحصولها في الاصل اذ ليست من خواص
الفعل الظاهرة وفي الفرع ايضا ومزيته لخفي في اسبابها فيهما الى الكل
كما عرفت ولذلك لم يسلب الحكم لاجلها ولا اعطي عمل الفعل كما اعطي
عمله فوت مشابهته بالفعل بصيرورته معناه معناه كاسم الفعل
وكما عمل ما توسطت مشابهته للفعل من حيث تركيب الحروف الاصلية
والموافقة في شي من المعنى كالمشتقات ما اعطيت بهذه المشابهة عمل الافعال
التي فيها معناها

قال الرضي

وههنا فروع اخر
لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او منسوبا او سادا الاكثر

الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه ولجاز الكتابي بانه التمييز لكونه
في الاصل فاعلا وفاعلا في نحو طاب زيد نفسا طبت نفس زيد وكذا
لا يقوم مقام الفاعل خبر كان لانه فلا يقال كين قائم خلافا
للفراء والكسائي ولا مفعول له فلا يقال ركب قيام خلافا للفراء

وإذا فقد عرفت أنه لم

يقوم من المفاعيل التي تقام مقام الفاعل الا المفعول به والمفعول
فيه من الزمان والمكان والجار والمجرور والمفعول المطلق بقوله وإذا وجد المفعول
به تعين له اي للقيام مقام الفاعل لانه طالب الفعل له اشد
من طلبه لسائر ما ذكر نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في داره فقد اجتمع المفعول به وهو زيد والمفعول فيه الزمان
وهو يوم الجمعة والمكان وهو امام الامير والمفعول المطلق وهو
ضرب شديد فيتعين للنيابة المفعول به وهو زيد ولا فرق على
الصحيح من المفعول به الصريح والملحق به اي المنصوب بحذف
الجار نحو امر زيد الخير او زيدا الخير وذهب الكوفية الى ان نيابة
المفعول به مع وجود غيره اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة
الشاذة لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وقراءة ليجزى قوما
بما كانوا يكسبون وبقول الشاعر

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ۞ لسب بذلك الجرو الكلابا

وقول الآخر

امنح لي من العيون منزرا • به وقت الشمس منتظرا له

وقول الآخر

وانما يرضى المنيب ربه • ما دام معتنيا بذكر قلبه

والآخر

لم يعنوا بالعليا الا سيدا • ولا شخاذا العلى الا ذو هدى

قال في المنهل الصافي ومن ملح الاخبار ان شخصا يسمى ارشد الدين من افاضل العجم وفضلا احرز عجبا بنفسه كان احتج يوما في مجلس بعض الامراء فتجادلوا في اطراف البحث الى ان انتهى الكلام الى اقامة غير المفعول به مع وجوده فاختار الارشد المذهب الكوفي واحتج في نصرته فعارضه ولكن الفاضل وكان فيه حدة مفرطة فقال له الارشد لو لم يكن للكوفية من الادلة الا قول الشاعر ولو ولدت البيت فصاح العجمي واستطار غضبه وقام معصبا الا بلوى على احد من اهل المجلس فسأل الامير عن سبب غضبه ولشدة موجبه في الظاهر فقال الارشد يا مولانا انه الرجل يلقب في بلادنا بالكلب فلما اسمعته هذا البيت عوى وفر فضحك الامير

تنبيه يشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد احتج في غيره وكذا المصدر نحو بعد عندك وفي غير الملفوظ نحو انت في دار ضربها اي ضرب فيها او في المفعول المطلق النائب ان لا يكون لمجرد التوكيد ولذلك وصف

المص

١٧

المصدر بقوله سديدا وان يكون ملفوظا به ولا يجوز ضرب اي الضرب واجاز بعض اصحابنا المعهود كقولك لمن ينتظر القعود قد قعد ويجوز نيابة المدلول عليه بغير لفظ العامل نحو قمت وانتصبت اي استحضروا بي فان لم يكن المفعول به موجودا في الكلام فاجعل منه لعدم المرجح لاحدهما على الآخر وخرج بكون الاسناد الى ما اسند اليه منهما جائزا فلك ان تقول في المنار المذكور يوم الجمعة بالرفع مع هبوط ولك ان ترفع امام الامير او ضربا سديدا او نصب الكل وبعضهم الجار والمجرور ورجح بعضهم الجار والمجرور منهما لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانهما مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكونه معمول الفعل

قال الرضي والاولى ان يقال يعني مع عدم المفعول به كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى الخبر والاولين باب اعطى معنى ما له مفعولان اولهما ليس مبتدأ في الاصل اولى بالنيابة من الثاني لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي اخذ والدراهم معطو ونحو اعطي زيد درهما واعطي زيدا درهم مع عدم اللبس والاوجب نيابة الاول كما اعطي زيدا باك

ثم شرع في المبتدأ والخبر فقال

ومنها وهو عطف على قوله فمنه الفاعل اي من المرفوعات او مما اشتمل على علم الفاعلية وانث الضمير باعتبار معنى الانها عبارة عن المرفوعات وذكره في قوله فمنه الفاعل نظرا الى لفظه المبتدا والخبر جمعهما في فصل لتلازمهما في الاغلب وكون عاملهما معنويا فالمبتدا هو الاسم حقيقة او بتقديرا فيشمل وان تصوموا خير لكم وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم اي استغفارك وعدمه سواء وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وخرج به الفعل والحرف والمركب في المبتدا قسمان الاول المجرد عن العوامل اللفظية اي الصالح لان تدخل عليه العوامل اللفظية وهي ان واخواتها وما ولا وكان وظننت واخواتها ولكنه لم يوجد فيه واحد منها فدخل نحو بحسبك زيد وما في الدار من احد لان الزائد كالعدم فهو صالح لدخول النواسخ عليه وخرج ما دخل عليه شيء منها ولا يرد ما تجرد عنها ودخلت غيرها كالفاعل في نحو ضرب زيد لانه ليس صالحا لدخولها عليه

فان قيل

التجرد بمعنى سبق الوجود فيلزم ان يوجدا ولا فيه ثم تجرد عنها

اجيب

بانه قد نزل الامكان التي منزلة وجوده كما في قولهم ضيق فم الركية ووسع اسفلها فانه لم يكن ضيقا اولا ثم وسع لكنه نزل الامكان منزلة الوجود فعلم بحسب العرض وههنا كذلك نزل الامكان احالهما عن العوامل بعد دخولها عليهما منزلة وجوده وقيد باللفظية لان المعنوية داخلة كما مر مسندا اليه خرج به الاسماء

المعطوف

التي تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثاني والثاني الصفة وهي لا تكون الا مجردة عن العوامل كما لا يخفى والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وما في معناها وهو المنسوب الواقعة بعد حرف النفي وهو ما ولا وان والف الاستفهام لو قال وكلمة الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه ما وقع بعد غير الالف كما سيذكر واحترز به عن ما لم يقع بعد شيء منهما فانها لا تكون مبتدا الا اذا اعتمدت على صاحبه خبرا او حالا او صفة او صلة كما سيأتي فان لم يعتمد فخبر مقدم نحو قائم زيد لكون الصفة خبرا او لا يجوز نحو قائم الزيدان الا عند الاخفش والكوفيين وعند سيبويه على قبح رافعة لظاهر احترز به عن الرافعة للضمير ولا يكون الا مستترا عند المعرب كما سيأتي وفاعلها لا يكون مسندا للخبر اما زيد قائم مثال القسم الاول فان زيدا اسم مجرد عن العوامل مسندا اليه وما قائم ابواك مثال الواقعة بعد حرف النفي والتمثيل به على لغة بني تميم واما على لغة اهل الحجاز فهو اسم ما وابواك فاعل سد مسد الخبر وكذلك لا وان قائم ابواك ولا قاعد اخواك واقائم الزيدان مثال الواقعة بعد الف الاستفهام وهل ذاهبة جاريتك وهل قرشي قومك وما صانع البكران ومن خاطب الجالدان ومتى ذاهب العمران واين جالس صاحباك وكيف مضطربنا ركوكم ما لنا صديقاك واين قادم رفيقاك

واعلم ان

الصفة الواقعة بعد ما ذكر برفع الظاهر قطعاً اذا كانت مفردة
وما بعدها مثنى كان او مجموعاً نحو اذاهب اخوك فيتعين
للاسناد وفاعلها ساد مسد الخبر اذ لا يمكن ان يكون خبراً لافراد
الضمير مع تعدد مرجعه واما نحو قائم ابواه زيد فالهمزة داخلة
في الحقيقة على زيد لا على الصفة وترفع المضمر قطعاً اذا
كانت وما بعدها مثنى او مجموع نحو اقائمان الزيدان واقائمون
الزيدون فيتعين للخبرية وما بعدها مبتدأ اذ لا يجمع بين فاعلين
الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ويحتمل الامرين اعني رفع
الظاهر ورفع المضمر وذلك اذا كانت مفردة ومرفوعها مفردا
محصلا لا متعين للاسناد آتية ولا للخبرية بل يجوز الامران
فلذلك قال وان طابقت اي وافقت مفردا نحو اقائم زيد جاز الامران
كونها رافعة للظاهر فتكون مبتدأ والمرفوع فاعلا
سادا مسد الخبر وكونها رافعة لضمير مستتر فيها فتكون خبرا مقدما
على المبتدأ **تنبيه قال** المنهل الصافي بعد ان ذكر
رفع الصفة المذكورة للضمير المنفصل نحو اقائم انت وهذه فيها
خلاف فالبصريون يجوزون كون الضمير مبتدأ فيكون من القسم الاول
وكونه فاعلا فيكون مما نحن فيه والكوفيون يوجبون
الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب وحكى في اماليه الاجماع على
ذلك ونسب الى الوهم في نقله **قلت** ولعله لانه

مصرح

مصرح لوجوب انفصال الضمير في الصفة الجارية على غير من
هي له كما سيأتي **قال والعجب من الرضي**
وكذا من شارحي الكافية حيث قالوا المراد بالظاهر
قوله رافعة لظاهر ما كان بارزا غير مستكن فيشمل المظهر والمضمر
فعمدوا الى اخراج الظاهر عن ظاهره وحكموا بانه اراد ما ذكروه
بدليل ما صرح به في الامالي من الاجماع على ان الصفة لا ترفع
ضميرا منفصلا انتهى **قلت** ومما استشهد به المجوزون
قول الشاعر

خليلي ما واف بعهدي انتما ۞ اذا لم تكونا لي على من اقاطع

فهو ظاهر فيما ادعوه وان لم يكن قاطعا لجواز كون خبر انتما هو
الشرطية المدلول على جوابها بما واف بعهدي والمعنى انتما اذا لم
تكونا لي على من اقاطعه فما احد وافيا بعهدي لاحد لانكما
اماي مع مزيد اختصاصي بكما نسب لا يتأسى كل احد بكما في عدم
الوفا بعهدي محتجا بان من هو اشد اختصاصا منكما به اذا لم يف فغيره
اولى **واعلم انه اجرى غير**
قائم الزيدان مجرى لا قائم الزيدان فغير مبتدأ ۞ وسد
فاعل المضاف اليه اعني قائم مسد الخبر وهو مثل لا قائم الزيدان
في ان هذا المبتدأ لا خبر له لكنه غير داخل في حد شيء من قسمي
المبتدأ كما لا يخفى وكذلك قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد

واقد من يقول ذلك الا زيد او اقد فيه مسند الا خبر له ولا يحتاج
الى تقدير خبر لان المعنى ما احد او قل من يقول ذلك الا زيد
وكذلك قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي ما خطئ يعني يقل يوم
فهذه مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا تدخل نواسخ
الابتدا عليها لما فيها من معنى النفي فهو وارد على حد المبتدا
وكانما العلة وقوعها في الكلام لم يعتد بها **والخبر هو المجرد** اي
الاسم حقيقة او تقديرًا كما اذا كان جملة وقد صرح بهذا في شرح
المفصل حيث قال وخبر المبتدا وان كان فعلًا وجارًا ومجرورًا او
جملة اسميته راجع الى كونه اسمية راجع الى كونه اسمًا في التقدير
الى اخر ما ذكره فيه نحو نصرب من يضرب زيد بغير داخل فيه وخرج
بهذا ما يدخل عليه شيء من النواسخ كخبر ان ونحوها **المسند** خرج
به القسم الاول من المبتدا والاسما المعدودة **المغاير للصفة المذكورة**
اي الواقعة بعد النفي او الاستفهام رافعة لظاهر خرج به القسم
الثاني من المبتدا او يرد عليه نحو نضرب في زيد يضرب ابوه وزيد فانه
مجرد مسند مغاير للصفة مع انه ليس بخبر اذ الخبر هو مجموع
قوله يضرب ابوه لا الفعل وحده ويمكن ان يدفع بان المراد
بالمجرد المسند الى المبتدا لا النزع لا يحتاج الى قوله المغاير للصفة
المذكورة **واعلم** ان العامل في المبتدا والخبر عند
المصريين هو الابتدا اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية

ليشبه

ليشبه الى شيء او المسند اليه شيء فمعنى الابتدا عامل في المبتدا والخبر
رافع لهما انه ومنهم من قال الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر
ونسب الى ... وقال الكسائي والفرا كل واحد من المبتدا والخبر عامل
في الاخر فعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية وقول
الرضي رحمه الله **ولما كان الاصل** ...
عند المصريين في رفع الاسما الفاعل وفي نصبها المفعول
لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهو
مشبه بهما من وجه كما يقال هنا ان المبتدا شبيه الفاعل لكونه مسند
اليه والخبر شبيه لكونه ثاني جزئي الجملة **واصل المبتدا** اي حقه
الذي يليق به **التقديم** على الخبر لفظًا لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها وجودًا فناسب
ان يقدم عليه لفظًا **ومن ثم** اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا
التقديم لفظًا **جاز** تقديم الخبر الذي في متعلقه ضمير يعود
الى المبتدا المؤخر نحو **في داره زيد** مع كون الضمير عائدًا الى زيد
المتأخر لفظًا المتقدم رتبة **وامتنع** تقديم المبتدا المتصل به ضمير
يعود الى الخبر او الى متعلقه **صاحبها في الدار** لعود الضمير الى الدار
وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر
لفظًا ورتبة وهو غير جائز **قال الرضي و...**
نحو ضرب غلامه زيدًا ... ان يكون هنا

لان طلب المسند الخبر كطلب الفعل المعمول بل اشد ولي وشرط
المسند اليه المعرفة ان يكون معرفة لا المعرفة يتعلق معينا والمطلب
المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة وقد
يكون المسند اليه نكرة ولكنه على ما اشتهر لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من الوجوه اذ التخصيص يقلل اشتراكها فتقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ
وخبر خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم ان احدهما في الدار ويسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال
اي من المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
مخصص بهذه الصفة فرجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك
وما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم
الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد
من هو امر واحد والتنبيه على انه ليس بمبهم وكذا كل نكرة في الاثبات
تفيد بها العموم كتمرة خير من جرادة والظاهر ان قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك من هذا الباب وقولهم شر اهر ذا ناب
لتخصيصه بما تخصص به الفاعل لانه فاعل في المعنى لانه بمنزلة
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره
هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه

ان ما ذكر

انما يذكر بعده يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل
فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام وقولهم شر
اهر ذا ناب مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة والهرير
صوت الكلب عند تاذيه من البرد او غيره ومثل شر اهر ذا ناب كل
نكرة اخذ عنها حاله فعلية كقولك شر عنك وما ربه لا خفاء
بانه نكرة وقول الشاعر شعر
فتنازعني الاسنى بنهم سنانه • واغري بنيل الخير كل سعيد
ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الحكم عليه لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة المخصص بالصفة ومثل سلام عليكم
لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي
اي سلام من قبلي عليكم ولا يخفى ما في دعوى التخصيص في اكثر ذلك
مما ذكر من التكلف وعدم الظهور فالصواب ان العمدة حصول
الفائدة وان لم يوجد تخصيص قال بعالي وجوه يومئذ ناضرة

قال الرضي قال ابن الحاجب

وما احسن ما قال اذا الصلة الفائدة فاخبر عن اي
نكرة شئت لا فرق في ذلك بين المبتدأ والفاعل الا ان وقوع المبتدأ
معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من

المواضع خلافا للاعدوان وقله لبعديه عليه وجوبا الا للتنبيه
نصفه ش ولما ذكر ما هو الاصل في المبتدا صمنا اعني
التعريف وما خالفه صريحا اعني التنكير اردفه بما هو الاصل في
الخبر صمنا وما خالفه صريحا فقال والخبر قد يكون جملة والاصل
الافراد كما سياتي لافادتها من الحكم على المبتدا ما تفيده المفرد
اسمية وهي التي جزوها الاول اسم مثل زيد ابوه قائم فقولك ابوه
قائم جملة هي خبر عن زيد ومثلها زيد ما ابوه قائما وتغليبه وهي
ما جزوها الاول فعل زيد قام ابوه وزيد ما قام ابوه وكون
قال الرضي ولا يشترط ان يكون
خبرية لا يصح انشائية نحو اهمر لا مرحبا بهم وشتم عبيرة ونوع
الانشائية جملة اوفى الرسل انتم لا مرحبا بكم ما ولانتم مقول لحكم
او يستحقون ان يقال في حقكم لا مرحبا بكم ولا بد من عائد اي من
رابط يربط تلك الجملة بذلك المبتدا لان اصلها الاستقلال فاذا وقعت
خبر الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجز الاخر اذ لو قلت زيد قام
ابو عمرو كان لغوا والموضوع للربط هو الضمير وقد يقوم الظاهر
مقامه فيأتي في مواضع التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي
وسماعا في غيرها وشرط سيبويه اعادة الظاهر بلفظه وان يكون
في الشعر واجازه الاخفش مطلقا نحو زيد جاءني ابو طاهر اذا كان
مكنيا بابي طاهر وكقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا

لا يصح

لا يصح اجر من احسن عملا اي اجرهم وهذا العائد اما يعبا اذا
كانت تلك الجملة عين المبتدا واما اذا كانت نفس المبتدا كخبر ضمير
الشان نحو هو الله احد وكقولي زيد منطلق فلا يجب العائد
وقد يحذف وكذا العائد اذا المكن مرفوعا فيا على في موضع ولم يجر
و اما اذا كان مجرورا بمن والجملة التي خبر اسمية والمبتدا فيها جزء
من الاول نحو البر الكر بستين اي منه قال العراقي
وكذا في المنصوب والمعمول به اذا كان المبتدا كلا نحو
قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع
ورده غيره وسماعا في غير ذلك من المجرور نحو ولمن صبر وغفر
ان ذلك لمن عزم الامور اي منه ومن المنصوب بشرط كونه
منصوبا لفظا بفعل نحو زيد ضربته او محلا او صفة نحو انا زيد
انا ضاربه ومذهب ان تحذف العائد في مثله اما يكون بالضعف
في الشعر واما في غيره فضعيف واما المفرد فان
كان جامدا اعني ما ولي المشتق نحو انا زيد فلا ضمير فيه خلافا
للكسائي نظرا الى ان معنى انا زيد مسمى بالزيد فيه
او محكوم عليه بها وان لم يكن جامدا نحو زيد قائم او زيد قائم ابواه
او كان ما ولى بالمشتق نحو القاع عرفج كله اي غليظ فلا بد من
الضمير ايضا مطابقا لمرجعه واما نحو مقابل زيد فوبان وزيد
العبير والتصير طلحات فعلى حذف المعطوف اي مقابل زيد وزيد

فوبان وزالتعبير والتعبير طلحتان ونحو زيد والزيح سيار بها
وزيد وعمرو نضربه من قبيل كل رجل وضيعته كما سياتي وما وقع
من الاخبار ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره اما لجريه مجرى
الظرف في جميع احكامه او لانه عنده ظرف فاصطلاحا كما هو عند
بعضهم كذلك قال الرضي انه معه خبر ونحو زيد عندك او في الدار
مقدر باستقر او حصل ونحو ذلك لان الظرف منصوب على انه
مفعول فيه كما في جلست امامك والجار والمجرور منصوب المحل
كما في مررت بزيد فلا بد له من عامل والاصل في العمل للافعال فوجب
تقديره فعلا ويجوز ان يقدر عاملا اي مما لا يخلو منه الفعل
كالحصول ونحوه فيكون الظرف دالا عليه ويجب حذفه لقيام
القرينة عليه ويسد الظرف مسده قال ابن جني يجوز ذكره
قال الرضي ولا شاهد له واما لو كان خاصا نحو
زيد اكل عندك لم يجز حذفه الا بالقرينة نحو من
لك بالمهذب الندب اي من لي بمن يكفل والكوفيون لا يقدرون
له عاملا اصلا ويقولون ان عامله معنوي وهو الخلاف يعني
مخالفته للمبتدا اي انه ليس عينه ولا كعينه فان عندك في
قولك زيد عندك ليس هو نفس زيد ولا كنفسه بخلاف عمرو
فانه اما نفس المبتدا نحو زيد قائم او كانه هو نحو ازواجه امهاتهم
وذهب ابن السراج وابن جني الى ان الخبر معرد اي حاصل

اوسفر

اومستقر بناء على ان الاصل في الخبر الافراد
لا دليل عليه لكن قال العلامة التفتازاني في الانصاف
هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار انه فيها او مستقر لا ثبت
واستقر قلت وهو المناسب لما ذكره اهل المعقول من ان معنى
الحمل الحكم بان المتغايرين مفهوما متحدان ذاتا وهو ايضا المفهوم
من شرح المفصل للمص لا يقال ان الجملة من حيث هي اذا كانت خبر
المبتدا كانت بعد من المفرد لصيرورتها ذات محل من الاعراب
لانا نقول يكفي في ذلك وقوعها موقع المفرد وظاهر كلام
المص هنا وفي تسهيله ان الخبر المفرد بان زيد كما سياتي وفي قوله
او لمتعلقه ضمير في المبتدا كما سياتي ان الظرف هو الخبر كما
هو مذهب ابي علي وكانه لذلك لم يعده فيما يجب حذفه من الخبر
كما نحو وعند غيره هو العامل المقدر وهكذا الخلاف اذا وقع
بعده معمول منصوب نحو زيد خلفك واقفا واختلف في الضمير
الذي كان في المتعلق فينتقل حرفه مع المتعلق وذهب ابو علي
ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه تؤكد كقوله
فان فؤادي عندك الدهر اجمع ۞ فان يك جثماني بارض سواكم
ويعطف عليه كقوله ۞ عليك ورحمة الله السلام ۞
وينصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها
قال في المنهل الصافي

وفي الكل نظر لانا لا نسلم امتناع العطف على المحذوف نحو نعم
وغلامه صحوابا لمن قال اقام زيد ولا منافاة الحذف للتوكيد
بعد فان الخليل وس في نحو مررت بزيد واما بي اخوه انفسهما انه
يجوز رفع انفسهما بتقدير هما صاحباي انفسهما ونصبه بتقدير
اعنيهما انفسهما ولا منافاة الحذف لمجي الحال بشهادة قوله تعالى
فادرزن قلت ومنه ما ذكره المضربون في ضربي زيدا
قائما ان فاعلا حال عن ضمير كان المحذوف وأما
اذا وقع بعده مرفوع فان اعتمد على احد الثلاثه اعني
صاحبه او الهمزه او ما نحو زيد في الدار ابوه وا في الدار زيد
جاز في ذلك المرفوع ان يقال انه فاعل للظرف وهو رافع
له وجاز ان يقال فيه انه خبر تقدم على المبتدا وان لم
يعتمد نحو في الدار زيد فالصحيح انه خبر تقدم على المبتدا
لا فاعل بدليل الاجماع على جواز في داره زيد ولو كان فاعلا
لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا اذ لا على
ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب واعلم ان ظرف
الزمان لا يقع خبرا عن اسم عين ولا نحو زيد يوم الجمعة
لعدم الفائده الا بتاويل بحذف المضاف نحو الليلة الهلال اي
رويه الهلال واليوم خمر وعبد العزاي يشرب خمر وانه لا بد
في المبتدا والخبر من تغاير مفهوميهما واتحادهما ذاتا لتحصل
الفائده فان اتحدا المفهوم ما لم يصح الا بتاويل كقول ابي النجم
انا ابو النجم وشعري شعري • باية المشهور المعروف بالجزاله والحسن
وكتاويل انا انا اي لم اتغير عما كنت عليه قال
زفوني وقالوا يا خويلد لا ترع • فقلت وانكرت الوجوه هم هم
وكذا ان تغايرا لذاتا لم يصح الا بتاويل كقوله تعالى وازواجه امهاتهم
وقولك داري سكن فرسخان فانه على حذف المضاف اي مثل امهاتهم
وذات مسافة فرسخين وكقولها
فانما هي اقبال وادبار • صدره ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت
وقوله تعالى ولكن البر من اتقى فانهما للمبالغه جعلت الناقه كانها
تجسمت من الاقبال والادبار حتى صارت عينهما وكذلك في الايه
الكريمه جعل الشخص الملازم للايمان كانه نفس البر او بتقدير
مضاف اي ذات اقبال وذو البر او جعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل اي مقبله ومدبره والبار لكن يفوت المبالغه
ولما كان سابقا
ان اصل المبتدا التقدم مرتبه قد يعرض ما يوجب
لزوم ذلك الاصل بعد ان كانت مخالفته جائزه فقال واذا كان
المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام والشرط والمضاف الى احدهما
نحو من ابوك وغلام من اخوك ومن يقم اقم وغلام من يقم اقم وجب
تقديم المبتدا رعايه لحق الصداره الذي يقتضيه الاستفهام

والشرط في كلماتهما وفيما أضيف إليهما لسراية معناهما إلى ذلك المضاف
والإلزم ... على ما له الصدر ذاته وكون كلمة الاستفهام في
نحو من أبوك مبتدأ مذهب س لأنه خبر الاخبار بالمعرفة عن النكرة
المتضمنة للاستفهام او التي هي افعل تفضيل بعدها على خبره والجملة
صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعبره على ان افضل
خبر ان معدمان والمثال المتفق عليه في هذا المقام من قام
وخبر كلمة الشرط فيه [illegible] الشرط لعدم خلوه عن الضمير اذا
ارتفع كلمة الشرط بالابتداء احلاف الجزاء فانه يخلو عن الضمير
كما في ابن غانم كان الناس بعده ورجاه فانت يغني ونجاء
وقيل الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة
الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له او كانا اي المبتدأ
والخبر معرفتين معا ساويا في تعريفهما نحو الله ربنا زيد العالم
ام احدهما نحو زيد العالم او كانا نكرتين متساويين رتبة في التخصيص
في التخصيص فيهما نحو افضل منك افضل مني ام اختلفا نحو رجل صالح افضل
من زيد فانه يجب تقديم المبتدأ لخوف اللبس وهذا مع عدم القرينة
المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ اذ لو وجدت جاز تقديم الخبر
كقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا . بنوهن ابناء الرجال الاباعد
اي بنو ابنائنا مثل بنينا لان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه به فهو
الخبر اذا اجري التشبيه على ظاهره ومثاله

لغاز

لعاب الافاعي القاتلات لعابه . وارى الجنا اشتارته ايد عوامل
ومن هنا يعلم انه لا يخبر بمعرفة عن نكرة اذ لو جاز ذلك لكان
المبتدأ في بعض ذلك واجب التقديم لخوف اللبس وذلك فيما يصلح
فيه نكرة لان تكون مبتدأ نحو رجل اخوك فلا يصح موجب التقديم
مما ذكره او كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام
فانه يجب تقديمه لئلا يلتبس بالفاعل هذا اذا كان مفردا واما نحو
الزيدان قاما والزيدون قاموا فلئلا يلتبس المبتدأ البدل من الضمير او
من الفاعل على لغة بعض ويجوز حكمه ما ادركه او للحمل على المفرد
مع ان بعضهم جوز تقديم الخبر في مثله وانما قال فعلا له لانه لو كان
فعلا مسندا الى غير ضميره نحو زيد قام ابوه لم يجب تقديم المبتدأ نحو
قام ابوه زيد وجد بغاك في هذه الصور الاربع ويجب تقديمه في
اربع اخرى ايضا وهي ما اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد
قائم او كان ضمير الشأن نحو هو الله احد او اقترن الخبر بالا
نحو كل الذي ياتي فله درهم بعد الا لفظا او معنى نحو وما
محمد الا رسول وانما انت نذير وقوله
فيا رب هل الا بك النصر يرتجى . عليهم وهل الا عليك المعول
ضرورة ثم بين انه قد يعرض ايضا ما يوجب مخالفة ذلك الاصل
وهو وجوب تقديم الخبر فقال واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
والخبر المذكور هي كلمة الاستفهام مثل اين زيد ومن ابوك عند

اشارة الى ان عبارة المتن تحتمل ان الخبر ليس ضمير الفعل بل الفاعل مع الفاعل منه

عبرتس والمضاف اليها نحو غلام من ابوك فيجب تقديم الخبر
حفظاً لصدارة الاستفهام وانما قال المفرد لانه لو كان الخبر
جملة متضمنة لماله الصدر لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه
لانه يكفي ماله الصدر ان يقع صدر جملة حيث لا سبقه غيره
اجيب عنها ولاما دخل عليها انما تغير معناها وتصير من تمامها
كان واخواتها وما حدث معنى في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من
باسني اشكره واما ما لا تغير معناها كالذي في نحو قولك الذي
ان تضربه ولا تضر تقديمه عليه وان صار من تمام جملة اذ
الموصول مع الصلة كلمة واحدة والمبتدأ فيما نحن فيه ليس من
تمام جملة الخبر ولا موثر فيها معنى وسما ان مفرد امع انه
مؤول بجملة على ما تقدم نظراً الى لفظه فانه مفرد سواء قدر
مفرداً او جملة ويجب ايضاً تقديم متعلق الخبر المفرد الملفوظ
اذا كان ظرفاً مشتملاً فيه معنى الاستفهام [عليها] مقدماً على المبتدأ اما
مع الخبر نحو غلام من راكب زيد او بدونه نحو غلام من زيد راكب
او كان مصححاً له اي كان الخبر اي تقديمه مصححاً لمجيء المبتدأ نكرة
وذلك اذا كان ظرفاً مخصصاً نحو عندك رجل او جار او مجروراً
مثل في الدار رجل فانه يجب تقديمه في الاغلب ليحصل التخصيص
الذي لولاه لما صح الابتداء بالنكرة وقد عرفت ما فيه
قال الرضي الاولى ان يقال انما وجب تقديم الخبر

اذا كان

اذا كان ظرفاً خوفاً لالتباسه بالصفة مع كثرة استعمال الظرف
خبراً وسعد بيه تمنع اللبس بخلاف غير الظرف فانه يشتمل
من تقديمه لئلا تحرز لو قلت في رجل قائم قائم رجل الخبر كون
قائم مبتدأ او رجل خبر على ما جوزه الاخفش من عمل الصفة
بغير اعتماد من رجوع الضمير الى المتأخر او كون الفاعل خبراً
لمبتدأ آخر كالذي في الدار مثلاً ورجل بالاسر قائم وقيد في
الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت في الحجر لا فيك
واعلم
ان النكرة اذا كانت متضمنة لمعنى الدعاء نحو سلام عليك وويل
له فالاغلب تاخير الخبر وكان المص اخرجها بقوله لنا وقيد
او لمتعلقه مكنز الالام اي حزبه ضمير في المبتدأ اشار على المصنف
فان الخبر هو مجموع على التمرة والتمرة وحدها متعلق بذلك
اي خبر اله والضمير في مثلها عائد الى ذلك الخبر الذي هو التمرة
فيجب تقديم الخبر لئلا يعود الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة وقد
يفسر المتعلق بالمعمول ويقال الخبر هو المحذوف ويسمى المجرور
وحده متعلقاً لانه متعلق لعامل بواسطة حرف الجر وهذا اصطلاح
لفظ المتعلق لكنه يلزم منه وجوب تقديم الخبر في مثل على التمرة
عنده متوكل ونوكل وزيد اعلامه ضارب او ضرب وليس كذلك
الاعند الكوفيين وايضاً الاول هو الموافق لظاهر ما تقدم من
كلام المص ان الخبر هو الظرف لا المقدر وانه انه اعم لانه

ما ذكر ... فانه ... حتى ... عن ... مما ... فيه ... لا ... اي ... [illegible]

بحذف فيه نحو عندي هند مثلها اخلاف الثاني قال

اهابك اجلالا وما بك قدرة • علي ولكن ملأ عين حبيبها

او كان الخبر او جزء عنه يعني اذا كان ان مع اسمها وخبرها
مسندا وجب تقديم الخبر خوف المفتوحة المكسورة لحقا الفتحة
ولا يرفع اللبس وقوع خبر المبتدأ عن ان وما يدخل عليه نحو
خبرها نحو ان زيدا قائم عندي او حول لاحتمال كون الظرف ظرفا
لخبر ان المكسورة واحتماله ايضا واحتمال غيره كونه خبرا بعد خبر
سائل عندي انك فاضل ومن ذلك انك منطلق مبتدأ لكونه في تأويل انطلاقك
وفوقك عندي خبره وقدم عليه لما ذكر وهذا اذا لم يقع ان بعد
اما والا لم يجب الخبر نحو اما انك خارج فلا اصدقه وجب تقديمه
في هذه المواضع ويجب تقديمه ايضا اذا وقع المبتدأ بعد الا لفظا
او معنى نحو ما قائم الا زيد وانما قائم زيد او قصد معنى لا يفهم الا
بتقديم الخبر كالحصر في تميمي انا والتعجب في لله درك وقد يتعدد الخبر
لفظا ومعنى بان يكون خبران لشيء واحد لا تعدد فيه وهو قسمان
احدهما ما لا يغني فيه عن التعدد لفظ واحد نحو زيد عالم عاقل
ويجوز فيه ان يعطف احدهما على الاخر فتقول زيد عالم وعاقل
والثاني ما يغني عنه لفظ واحد نحو هذا حلو حامض اذ يغني عنه مز
ولا يجوز فيه العطف الا عند ابي علي نحو ... وما تعدد فيه لفظا فقط
نحو جائع نائع او يتعدد لتعدد المبتدأ لفظا ومعنى نحو هما عالم

وجاهل

وجاهل اذ هو في معنى هما رجل عالم ورجل جاهل ويجب
فيه العطف او معنى فقط كقوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب
ولهو وزينة وتفاخر الآية وقول الشاعر

والمرء ساع لامر ليس يدركه • والعيش شح واشفاق وتأميل

ويجب فيه العطف ايضا ومما تعدد فيه معنى فقط قولك للابلق هذا
ابلق اي بعضه اسود ويجوز فيه العطف على قلة نحو هذا اسود
وابيض قال المؤلف وبين حلو حامض ... بكل
واحد من الخبرين ... لعب ولهو وزينة وتفاخر فان كلا
جزء من اجزاء المبتدأ المخبر عنه يتصف به على سبيل التوزيع وكذا نحو
اسود وابيض فان الموصوف بالسواد جزء وبالبياض جزء اخر وليس شيء
من الامثلة من قبيل تعدد الخبر تنبيه قد يتعدد المسند اليه
فيكون المبتدأ الثاني وخبره خبرا عن الاول والثالث وخبره
خبرا عن الثاني وعلى هذا القياس فتقول زيد ابوه اخوه جاريتها
فاعره وزيد هند العمران فاعلان في دارهما عنده وعلى هذا
نفس ويدخل المبتدأ معنى الشرط وهو لزوم الثاني للاول فيقترن بالفاء
الخبر ... لها الجزاء ويصح عدم دخولها مع قصد لفظ الجزاء
حطا لمرتبته عن مرتبة المستتر كقوله تعالى والذي جاء
بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وذلك المبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط شيئان احدهما الاسم الموصول ومنه الالف واللام نحو الزانية والزاني

مستقبلاً

فالحدوا والاغلب فيه ان يكون عاماً بمعنى والاغلب فيه ان يكون
مستقبلاً لما يكون كالمشبه بداعي كلمات الشرط مع افعالها نحو من
يضربني اضرب او ظرف وهو هنا مقيد بالفعل لا اتفاق واما ا
ان يكون صلته فعلاً او ظرفاً ولا بالفعل لتاكيد مشابهته بالشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلاً واما الكتفي بالظرف فهنا حطابا له عن
الفرق في الشرطية والنائب النكرة العامة الموصوفة بهما اي
باحدهما مثل الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم فالاول مثاله
الموصول وهو عام او المعنى كل من ياتيني وفعله مستقبل وهذا
جار على الاغلب وقد يكون خاصاً وفعله ماض كقوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لانها في جماعة مخصوصين جعل
منهم الاحراق والثاني مثال الموصول للموصوف بالظرف ومثال النكرة
الموصوفة باحدهما كل رجل ياتيني او كل رجل في الدار فله
درهم والاولى ترك لفظ كل ليطابق المثال المتن لانه يقال رجل
ياتيني او في الدار فله درهم على قصد العموم في رجل نحو رجل يسعى
في نجاته فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيد وتدخل الفاء ايضاً على
الموصوف بالموصول المذكور نحو الرجل الذي ياتيني فله درهم
على خبر كل وان كان مضافاً الى غير موصوف او الى موصوف بغير
ما ذكر نحو كل رجل فله درهم وكل رجل عالم فله درهم واما
غير ما تضمن معنى الشرط فان كان بعد انما نحو انما زيد قائم وجب

الف

الفاء ولا يخلو عنها الا في الضرورة ونحو اما القتال لا قتال لديكم
او مع اضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان لم يكن بعدها لم تحذف الفاء الا
عند الاخفش فانه يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد
فقائم واستدل بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وسيبويه يؤول
مثله نحو هذه خولان فانكح وليت ولعل اذا دخلتا على المتضمن
لمعنى الشرط مانعت من دخول الفاء في خبره بالاتفاق من سيبويه والا حفش
فلا تقول ليت الذي ياتيني او لعل الذي ياتيني فله درهم لضعف شبهه
بكلمة الشرط لعدم التصدير بدخول ما يؤثر في الجملة معنى
والموصول في المنع من دخول الفاء ان المكسورة بهما اي بليت
ولعل فقال لا يجوز ان الذي ياتيني فله درهم لمشاركتها
لهما في العلة المذكورة وبعضهم اجاز دخولها وهو الحق قال
تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية وقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه الاية وذلك لانها وان اثرت معنى في الجملة
وهو التحقيق والتاكيد لكنه ليس معنى ظاهراً في الجملة كالتمني
والترجي وقيل الملحق بهما المخبر الاخفش وقيل العكس

قال الرضي

والحق المالكي بهما اي بان في جواز دخول
الفاء ان المفتوحة ولكن من غير سماع واعترض بانه
اسد بقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وبعض

• فوالله ما فارسكم وما بالكم • ولكن ما يعصي هتوف يكون
ولا وجه لتخصيص المصنف ولعل ما ذكر بدل كل من الاشيا
هكذا استوى ما استثني لاشتراكها في العلة المذكورة وقد
يحذف المبتدا لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا كقول
المستهل اي المبصر للهلال الهلال والله اي هذا الهلال فحذف
هذا للقرينة الحالية وهي استهلاله وليس من باب حذف الخبر
اي الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية لتتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب
الهلال لسقوط حركته عند الوقف وقد يحذف لقرينة مقالية
نحو في الدار لمن قال من زيد وقد يحذف وجوبا اذا قطع النعت بالرفع
كما في قوله نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد ليعلم انه كان
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او نحوه ولو ظهر المبتدا لم
يتعين ذلك او كان الخبر جارا او مجرورا مبينا لفاعل المصدر او
مفعوله نحو سقيا لزيد كما مر وقد يحذف الخبر جوازا لقيام قرينة
نحو خرجت فاذا السبع اي موجود او حاصل والقرينة اذا الفجائية
لدلالتها على الوجود اذ لا مفاجاة الا بعد وجوده ووجوبا
فيما التزم اي في خبر التزم في موضعه اي موضع ذلك الخبر
يعني يحذف وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة

على تعيين الخبر المحذوف لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة
ابواب على ما ذكره المصنف اولها خبر المبتدا الذي بعد لولا نحو لولا
زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود او حاصل فحذف وجوبا للقرينة
وهي لولا فانها موضوعة لتفيد انتفاء الثاني لوجود الاول اي لم
يكن كذا لوجود زيد ودلت على ان الخبر هو موجود لا قائم او
قاعد او غيرهما من الاخبار الخاصة ولانه يلزم في موضع
الخبر غيره وهو جوابها اعني لكان كذا ولا يجوز ان يكون
جوابها خبر المبتدا لكونه جملة خالية عن الضمير في الاغلب نحو
لولا علي لهلك عمر قيل وجوب الحذف في خبر المبتدا الواقع بعد
لولا انما هو اذا كان عاما واما اذا كان خاصا فالحكم بل مع القرينة
يجوز حذفه نحو لولا انصار زيد حموه لما سلم ويدل له المبتدا على البصر
ويدل على ان المحذوف شيء يدل على الحماية ويجوز ذكره كقول المعري
• يذيب الرعب منه كل عضب • فلولا الغمد يمسكه لسالا •
ويجب ذكره مع عدمها نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه
الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت البيت على قواعد ابراهيم
قال الدماميني وهذا
التفصيل في خبر المبتدا بعد لولا لابن [illegible] العام والخاص
هذا اي ابن مالك وجماعة وذهب الجمهور الى انه لا يذكر الخبر
بعد لولا اصلا واوجبوا جعل الكون الخاص مبتدا فقالوا

على تعيين

يتعين

في لولا زيد لاتيتنا فانه لم لولا مسالة زيد اياي اي موجوده ۵
قلت ويمكن اخراج مثل ذلك السابق في الحديث
لولا حديث انه عهد فوه ماكفر اي موجود وفي بيت المعري لولا
الدرا السيف بالعلما اي موجود وعلى هذا فقس **تنبيه**
كون ما بعد لولا مرفوع بالابتدا مذهب البصريين وذهب الفرا
الى انه مرفوع بلولا لاختصاصها بالاسما والكسائي الى انه مرفوع
بفعل محذوف واصلها لو دخلت على لا وهو قريب من جهة المعنى
لكن مع البصريين منه وحملهم على جعلها كلمة براسها الا انها لو
الداخلة عليها لا حذف الفعل بعدها وجوبا من غير مفسر
وقد تقدم ان شرط الوجوب وجود المفسر وان لفظ لا لا يدخل
على الماضي في غير الدعا وجواب القسم الا مكررا في الاغلب
كما ان شا الله تعالى وربما يدخل لولا هذه على الفعلية قال ۵
لا درّ درّك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود ۵
اي لولا الحد وهو الحرمان ومنها كل مبتدا هو مصدر مضاف او
في حكمه الى الفاعل او المفعول او اليهما معا او فعل بعضها او كل
او ما فيه معناهما مضافا او في حكمه الى ذلك المصدر او الى ما اول
به وبعد ذلك المبتدا حال من الفاعل او من المفعول او منهما معا
لسد مسد الخبر ضربي او زيدا او قايما او ضربك زيدا او قايمين
واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما

اذا قصد

اذا قصد الحصر اي ما اضرب زيدا الا قايما وما اكثر شربي السويق الا
ملتوتا والضرب متى لزيد قايما وكل من ضربي اياه ضربي متى لزيد قايما
ومعظم ضربي او الضرب متى لزيد قايما فان تقديره على ما هو الحق
جوازا لاختلاف العامل في الحال والعامل في ما ضربي زيدا حاصل اذا
او كان قايما العامل في الحال الحاصل وفي صاحبها وهو التا او زيد
المصدر اعني ضرب بحذف حاصل وكان العامل في الحال لكونه
عاما كما حذف في نحو زيد عندك او في الدار لنشابهه الحال الظرف
والحذف في كليهما واجب لقيام الحال الظرف مقام العامل وانما
قلت يسد مسد الخبر احترازا عن نحو ضربي زيدا قايما الحسن
منه قاعدا اذ لا قرينة عليه ح ولا عوض عنه **واعلم**
ان الاصح ان الحال يجوز كونها فعلا نحو علمي بزيد كان قايما
ورأي عسى الغنا اياكا • نعطي الجزيل فعليك ذاكا ۵
ويحملها سمته مع الواو نحو ضربي زيدا وهو قايم واقربها تكون
العبد من ربه وهو ساجد وجوزها الكسائي الصغير دون
الواو نحو ضربي زيدا ابوه قايم اته يجوز رفع الحال السادّ
مسد الخبر عن افعل التفضيل المضاف الى ما المصدرية الموصولة
بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قايم اي اخطب اكوانه
او بعده من زمن مضاف الى ما وما دخلت عليه اي اخطب اوقات
كونه قايم فيكون فيه جعلت الكون او وقت اخطب مجازا الاعن

اشارة الى معنى ما ذكرت من تتمة هذا المسئلة التي ما ذكرت في شرح الكافية وهو انه واضح منه

خبر المصدر الصريح نحو ضربي زيدا قائما الا للضرورة ويقدر
مبتدأ محذوف اي هو قائم وكذا افعل التفضيل المضاف الى نحو
اكثر شربي السويق ملتوتا وانه نحو ايضا احسن ما يكون زيد القيام
وفي نحو كل خبر لمبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع مثل كل رجل
وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي هنا كناية عن الصنعة
بذلك لانها تصنع ما الترك فان تقديره عند البصريين كل رجل وضيعته
مقرونان فحذف الخبر وهو مقرونان واستدل ان الواو لما
كانت قرينة على تعيين المحذوف لانها على المقارنة لكن لم يسد
شيء مسد المحذوف اذ ليس بعده شيء **ولو قيل** ان تقديره
كل رجل مقرون بصنعته وصنعته مقرونة به نحو عمرو مقرون
وصنعته مقامه لتكن البحث في خبر المعطوف الآن اجري مجرى
المعطوف عليه في وجوب حذف خبره **قال الرضي** الطاهر
ان الحذف في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة انتم والساعة
في قرن والقرن حبل يقرن به البعيران وقال بعضهم ان كانت
الواو نصا في معنى المعية وجب حذف الخبر والا لم يجب كما اذا قلت زيد
وعمرو واردت الاخبار بافتراقهما واقمت القرينة جاز حذف الخبر
وذكره فان قلت وكل امرئ والموت يلتقيان قلت والظاهر انه ليس ما هو
من الواو نص في المصاحبة ورابعها كل مبتدأ اعتبر القسم في الجملة
القسمية مثل لعمرك لافعلن فان تقديره لعمرك قسمي او يميني

فحذف الخبر للقرينة الدالة على تعيين المحذوف اعني قسمي
وهو تعيين المبتدأ للقسم والثاني سد جواب القسم مسده والعمر بفتح
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله وقد يستعمل لعمرك في غير القسم ايضا نحو لعمرك لتفعلن
وانما قلنا تعين للقسمية لانه لو لم يتعين لم يجب حذفه بل يجوز
نحو علي عهد الله لافعلن وعهد الله قسمي لافعلن وقلنا في الجملة
القسمية احترازا عن نحو لعمري كلما اسعى الامر يبقى مهلا
وقد يحذف ايضا وجوبا قياسا في نحو ما زيد الا سيرا وزيد سيرا سيرا
كما سيأتي واما نحو زيد في الدار ونحو فيه المتعلق وجوبا لكن
الظاهر انه ليس عنده من حذف الخبر بل جعله الظرف وهو الخبر
كما تقدم **وما فرع من المبتدأ** والخبر شرع في فروعهما الثلاثة
خبر ان واخواتها لعموم عامله فقال خبر ان واخواتها الخمسة
هو المسند بعد دخول كل مسند من خبر المبتدأ في الحال او في الاصل
غيره بعد دخولها اي بعد دخول واحد منها خرج به ما عدا نحو يقوم
في ان زيدا يقوم ابوه فانه مسند الى ابوه بعد دخول ان وليس خبرا
لها لان الخبر هو مجموع الفعل والفاعل اعني يقوم ابوه لا يقوم
وحده فلو قال المسند من جزئي بعد دخولها لم يرد عليه ذلك وشابهته
للافعال لمناسبة عامله للفعل المتعدي كما سيأتي واما

قد مر منصوبه على مرفوعه تنبيهاً لفرعية العمل على فرعية
العامل ولم يعمل ذلك فيما ولا المعنى ليس لقوة مشابهتها للفعل
كما في فاعطيت عمل الفعل في حال فرعيته وهي اذا انصرف في معموله
بتقديم النصب على الرفع مثال ان زيداً قائم فزيداً اسمها وقائم
خبرها وعند الكوفيين انها لا تعمل الا في الاسم واما الخبر فهو
مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ومذهب البصريين اولى
لان اقتضاءها للجزئين على السواء وامره اي حاله كامر خبر المبتدأ
اي كحاله في اقسامه ككونه مفرداً او جملة ومعرفة ونكرة وفي الحكم
ككونه معدداً ومتعدداً وهما محذوفاً وفي شرائطه كوجوب العائد
اذا كان جملة وعدم جواز حذفه الا اذا علم
والاحكام انه في الاقسام لا يكون خبراً الا بذلك
الاحكام فانه يثبت خبراً ام يتعدد ويستخبر او طرا عليه الحذف
والاتحاد والاثبات اما اعتبرنا منافاته التعدد والحذف فانه لا يثبت
مضعفاً حال كونه مفرداً او جملة او معرفة او نكرة فانه لا يثبت خبرها
الا متصفاً بواحد منهما فقال الا في تقدمه على الاسم فليس امره كامر خبر
المبتدأ فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم خبر المبتدأ
وذلك لما تقدم من ارادة التنبيه لفرعية العمل على فرعية العامل
الا اذا كان ظرفا فامره كامر خبر المبتدأ في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم قال الرضي في

والفرق

وجوبه

وجوبه اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحراً وان من الشعر لحكمة ولعل
الشيخ عبد القاهر يجوز تقديم الاسم نكرة وذلك لاتساعهم في الظرف
ما لم يتسعوا في غيرها لان كل محدث لابد ان يكون في زمان ومكان
فصار الظرف المستقر مع الشيء كالقريب المحرم للشخص بخلاف
الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف في العدد بحاصل
ومجرور ويحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الجار والمجرور وقد
يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكرنا ايضاً كعدم جواز كون خبرها
مفرداً مستثنى منه لصدر الكلام وكجواز دخول لام الابتداء
على خبرها فيقال نحو ان زيداً لقائم خلاف خبر المبتدأ فانها لا تدخل
عليه الا على شذوذ نحو ام الحليس لعجوز شهربه ثم ذكر
بعد خبر ان خبر لا لاتفاقهما في العمل وكونه مستقلاً بها
فقال خبر لا التي لنفي الجنس لا التي بمعنى ليس والمراد بنفي الجنس نفيه
حقيقة كلا قيام او حكماً نحو لا غلام رجل قائم في الدار اذ
المراد نفي القيام لا نفي ذات الرجل هو المسند عمر كل مسند كان من
بعد دخولها اخرج ما خرج بطيرة في خبرات بنى يقوم ويجوز
لا غلام رجل يقوم ابوه داخلاً فيه ولو قال المسند الى اسمها المرود
عليه يقوم في المثال المذكور لما كون قائم في قولك لا زيد قائم ولا عاقد
فلا مرد مطلقاً اذ ليس بعد لا هذا التي لنفي الجنس ولا مسند الى اسمها او
مشابهة للفاعل لمشابهته عامله لان فهو مسنه بالمسته ووجه

السابعه انها ظهوره ان فانها المبالغه في النفي لكونها لنفي الجنس كما سيأتي
وكذلك المبالغه في الاثبات او بعضها في الاثبات لان تلك في الاثبات
وهذه في النفي وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على
النظير وتعمل عملها في الحرفين نحو لا غلام رجل ظريف فيها فغلام اسمها و
ظريف خبرها لا صفة لغلام لوجوب نصب صفته مثلا عند المصنف
كما سيأتي وارتفاعه بها ان لم يكن مبنيا عند جميع البصريين واما
اذا كان مبنيا لا غلام رجل ظريف في الدار فمذهب سيبويه ان
ارتفاعه اما كان من معانيه قبل دخول لا فقوله فيها اي في
الدار ونحوه وهو خبر بعد خبر لا ظرف لظريف ولا حال لان
الظرافة لا تتقيد بواحد منهما وانما اتي به لئلا يلزم الكذب بنفي
ظرافة غلام كل رجل ولكونها لا النوعي خبرها الظرف وغيره
ويحذف خبر لا حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
الا الله او خاصا لقرينة نحو لا رجل في جواب هل من رجل في الدار
وبنو تميم لا يثبتونه ظاهره انها لا يحتاج عندهم الى الخبر اصلا
ووجه بان معنى لا قيام او لا رجل مثلا انتفى القيام او الرجل وما
في معنى ذلك مما يوهم الخبر يحملونه على الصفة

قال الرضي
قال الاندلسي

ان المصنف ايضا يذهب الى ذلك كما ان الله
والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا مع قيام القرينة ومع عدمها لا

يكون

يكون حذفه عندهم ولا فرق بينهم وبين اهل الحجاز الا في وجوب
الحذف عندهم مع القرينة وكثرته فقط عند اهل الحجاز

ثم ذكر ما هو فرع المبتدا

بكونه مبتدا في الاصل اعني اسم ما ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدا والخبر ولذلك عملتا عملها عند
اهل الحجاز لا عند بني تميم كما سيأتي ووجه مشابهته للفاعل مشابهة لاسم
ليس الذي هو فاعل هو المسند اليه يعم كل مسند اليه مما هو مبتدا في
الحال او في الاصل ومن غيره يخرج به كل مسند ومنه الصفة في نحو ما قائم
الزيدان مع انها اسند في لغة اهل الحجاز وبقوله بعد دخولها اي دخول
كل واحدة منهما في مسلمها خرج ما عدا نحو غلامه في ما زيد غلامه قائم
فانه مسند اليه بعد دخولها وليس اسمها لعدم المسند اليه من جهتي
بعد دخولها وايلا لهما او في حكمه والصفة الواقعة لهما رافعة لغير
مستتر يخرج ذلك يخرج الزيدان في نحو ما قائم الزيدان وزيد في نحو ما في
الدار زيد وبنحو قائم في ما قائم الزيدان نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
واما انما هو اسم لا نكرة لان اسمها لا يكون في الاغلب الا نكرة مطلقا او
نكرة على المعرفة والنكرة وهو اي لا اعمالها عمل ليس الذي لا عمل له
شاذ في الكلام ولا شاذ حتى في الشعر فقط قال

من صد عن نيرانها • فانا ابن قيس لا براح

اي لا فرار لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس ملغاة عن العمل لان النفي

هو المحصول بينهما ما الظرف والمعمول للخبر كما سيأتي منه

لنفي الجنس اذا الغيت وجب التكرير وقال

شعر فلا شيء على الارض باقيا ۰ ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقال وحلت سواد القلب لا انا باغيا ۰ سواها ولا في حبها متراخيا

والرضي لا يمتنع لها عمل ليس اصلا وقال هو في الاول لا الليسية ملغاة وان لم يكرر وانظر ما يجيبه عن الاخيرين **والفرق** بين معنى لا هذه ومعنى التي لنفي الجنس ان هذه ظاهرة في العموم اذا دخلت على النكرة ويحتمل عدمه العموم فنحو لا رجل في الدار بالرفع ظاهر في الاستغراق ويحتمل عدمه مع القرينة فيجوز في المثال المذكور بل رجلان واما بالفتح فهو نص في الاستغراق ولا يجوز بل رجلان وعن بعضهم ان ان النافية تعمل عمل ليس وانشد ان المرء ميتا بانقضاء حياته

ولما فرغ من المرفوعات **شرع** في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكونها الفضلة حقيقة او حكما بغير واسطة والمجرورات بالواسطة فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية وسبق شرحه بما ذكرنا في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع كما تقدم والمنصوبات اثنا عشر وقدم منها المفاعيل الخمسة لانها الاصل والباقية ملحقة بها وقدم المفعول المطلق على المفعول به لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور بخلاف المفعول به فانه كالجزء ليس كذلك كزيد في ضربت زيدا فانه لم

ما اوجده فاعل الفعل اعني المتكلم في المثال المذكور فقال فمنه اي مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي مطلقا لعدم تقييده بحرف الجر والباء وفي واللام ومع بخلاف سائر المفاعيل اذ يقال المفعول به وفيه وله ومعه وكثيرا ما يسمى المصدر كما قال المص في بحث المفعول فانه عنده مصدر بل قال المصنف في شرح المفصل انه اشهر اسمائه عند النحويين ولا سيما المتأخرون فانهم لا يكادون يقولون الا المصدر ولا يكاد بعضهم يقولون المفعول المطلق انتهى

قلت كان مرادهم يقولون منصوب على المصدر او على المصدرية فالمصدر اسم مشترك بين المفعول المطلق والمصدر الذي يأتي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في نحو ضربت ضربا وصدق هذا فقط في نحو انبتك نباتا وذاك فقط في نحو الضرب جنس وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور اي اسم لشيء فعل ذلك الشيء اي اوجده فاعل فعل مذكور ذلك الفعل بمعنى ذلك الاسم اي مشتمل على معناه او يشتمل كل منهما على جزء الاخر كما ستطلع فنحو ضربا وجلسة من قولك ضربت ضربا وجلست جلسة مثلا اسم لشيء هو الحدث المخصوص وذلك الحدث فعله اي اوجده فاعل هو المتكلم لفعل هو ضربت وجلست مع كون ذلك الفعل وذلك الفعل بمعنى ذلك الاسم اي يتلبس به اما باشتمال الفعل على معناه كالتأكيد او باشتمال كل منهما على جزء معنى الاخر كالنوع والعدد فان ضربت يشتمل على الحدث في قولك ضربت ضربا

اذ نحو اوليان كره النوع والعدد وفي الثاني الزمان صح

وفعله مسند على الحدوث كجلست وان لم يكن شيء منهما عن معنى الاخر
فخرج بقيد الحدث اذ ليس باسم وخرج ما لم يفعله فاعل كالقديم
والحال وخرج ما لم يذكر فعله نحو اعجبني الضرب اذ الضرب فعله فاعل
فاعله فعل لكنه لم يذكر واحترز بقوله بمعناه عن نحو كرهت فاني
فان القيام وان اوجده فاعل فعل مذكور لكنه ليس بمعناه وان اراد بالذكر
المذكور حقيقة او حكما ليدخل فيه نحو حمدا له فان المصدر
كالملفوظ هنا هو المتبادر من مفهوم الفاظ التعريف المذكورة
ويرد عليه انه ليس بجامع ولا مانع اما الاول فالخروج نحو ضربا وويدا
ومولد انا ضارب وضربت ضربا وما ضربت ضربا وويدا وبدا ومات
موتا وتربا وحيدا لا يكون ترابا فيه وحيد الا له واما الثاني فلدخول
نحو كرهت في كرهت كراهتي اذ المراد ان كراهتي مفعول بها
وضربا في نحو اوجدت ضربا وقد تكلف لدفعه فالاولى ان يقال
هو مصدر لفظا او معنى ذكرا او ما يقوم مقامه لتأكيد فعل او
شبهه او لبيان نوعه او عدده ويلزم ان نحو سوطا وترابا وجندلا
واقامه مقام المفعول المطلق لا تمامه كاسجه ويكون المفعول
المطلق للتأكيد اي لتأكيد نفس العامل نحو لجيتي ضربت زيدا ضربا
او لتأكيد الحدث الذي يتضمنه نحو ضربت واما انت ضارب ضربا
وهو ما لا يزيد دلالته على دلالة عامله [illegible] وهو المصدر
الموصوف فاما بوصفه على معنى الوصف كالعرفها وجلسته

بكسر الجيم

بكسر الجيم لان الفعله بكسر الفاء للنوع او بوصفه مع ذكره نحو ضربا
حسنا او مع حذفه وقيام وصفه مقامه نحو عمل صالحا وضربته اشد
ضرب واي ضرب ومنه نحو فعلت كما فعلت اي فعلا كفعلك وضربته
انواعا اي ضربا انواعا وكل الضرب وبعض الضرب اي ضربته الضرب
كل الضرب وبعض الضرب او مع حذف الصفة ايضا وقيام ما اضيف
اليه وصفه مقامه نحو ضربت ضرب الامير اي ضربا مثل ضرب الامير
او بكونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين
اي مختلفين او معرفا بلام العهد نحو ضربته الضرب مشيرا الى ضرب
معهود او باضافته مع ذكر المضاف نحو ضربت ضربا اي المعروف
او مع حذفه نحو قوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض
ليلة ارمد ومنه نحو تربا له فيه اي ترباه الله ترب ترب والاصل
ترب والعدد وهو ما يدل على عدد المرات معنا كان ذلك العدد
او لا ولا وذلك اما بوضعه له نحو ضربته لغة الفا لانه وضع
للمرة وضربتها او بوصف ما يدل عليه مع ذكر الموصوف او حذفه
نحو ضربته ضربا كثيرا او ضربته كثيرا ومنه نحو ضربته ثلاث ضربات
اذ اصله ضربات ثلاث كما حكي وضربته الفا اي ضربا الفا او باضافته
الى اله يدل عليه ثم حذفه او اقامتها مقامه نحو ضربته سوطا
او سوطين واسواطا اذ المعنى ضربته سوط او ضرب سوطين او ضرب
اسواط وقد [illegible] الا انه [illegible] وجمعها على عدد المصدر
فالتثنية في الحقيقة للمصدر لا لها لانك لما قلت ضربته سوطا

اوا سوا طامع انك لم تضربه العدد المذكور الا سوطا واحدا وقد
ظهر انه قد يجتمع النوع والعدد كما في هذا وكما في المثنى والمجموع باختلاف
اختلاف الانواع وكما في نحو ضربته ضربة ثم ذكر امثلة الثلاثة
فقال جلست جلوسا وهو مثال التوكيد فانه لا يدل الا على زيادة
على ما دل عليه جلست وجلسة مثال النوع فانه يدل على وصف الجلوس
على ما يعلم وجلستين مثال العدد والاول اي الذي للتاكيد لا
ولا يجمع لان المراد بالتاكيد ما دل عليه العامل بلا زيادة عليه
لا يدل الا على الماهية من حيث هي والقصد الى الماهية من حيث هي يكون
مع قطع النظر عن كثرتها وقلتها والتثنية والجمع لا يكونان الا لمعنى
الى كثرتها عدا واخويه بمعنى النوع والعدد لان كلا منهما قد يكون
اسم ما عدا ه وقد عرفت ان الواحد يكون المفعول المطلق
بمعنى الفعل المذكور واما كونه بلفظه فلا يجب بل قد يكون بلفظه
نحو عجبت من اياتك اماتا وجلست جلوسا او لا يكون بلفظه بل بمعناه
فقط اما مصدر ملاق للفعل في الاشتقاق نحو تبتل اليه تبتيلا او
غير ملاق نحو قعدت جلوسا ومنه والله انبتكم من الارض نباتا
واما غير مصدر نحو كلمته كلاما وقمت قياما اي قياما على القول
بانه مصدر لا حال مؤكدة والضمير الراجع الى المصدر عامله نحو
هذا اشاقه لا اذيقه احدا اي ضربته الضرب ولا يجوز ان يكون
الضمير للعذاب لانه عامل في القراء والعامل لا يتعدى الى الضمير
وظاهره معا او غيره نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الالة

نحو اعجبني

نحو اعجبني ضرب وضربت ذاك فمغايره اللفظ من المفعول المطلق و
عامله قد يكون بالمادة نحو قعدت جلوسا وقد يكون بالقياس نحو
عسلا وكلاما واما المغاير بصيغة فقط نحو ضربته ضربا والعدد
من المغاير بن لفظا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياما
دينية دالة على تعيين المحذوف جوازا كقولك في القرينة الحالية
لمن قدم خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فحذف الفعل وحذف
ايضا المصدر الموصوف واقيمت صفته مقامه وفي المقالية سفرا
مباركا لمن قال كيف سافرت ووجوبا سماعا اي حذفا واجبا موقوفا
على السماع لا قاعدة له تعرف بها نحو سقيا اي سقاه الله سقيا
قال ... سقيا القوم لدينا هم وان بعدوا ورعيا اي رعاه الله
رعيا وخيبة اي خاب خيبة قال ... وخيبة للاولى وحدانهم علم
وجدعا اي جدع الله انفه او اذنه او شفته او يده اي قطع وحمدا
اي حمدت حمدا او شكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا بمعنى انه لم
يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر ه

قال المصنف

الذي ارى ان هذه المصادر واما
ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول
اما بحرف جر او اضافة المصدر اليه لا لبيان النوع فلبيته عما يجب
حذف فعله بل يجوز ذكره نحو سقاك الله سقيا وفي تاج البلاغة في
الخطبة الكافية حمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونو

ب

فضله وامثاله مما يجب ان يكون لحقته اذا او كما لو اضيع لبيان النوع نحو
ومكروا مكرهم وسقيا لها سقيها **فمما ما يثنّى**
فاعله نحو حريًا نحو بعدا له ومرحبا بك ان قيل رحب موضعك مرحبا
اي رحبا او مفعوله لانه نحو حمدا له او باضافة المصدر اليه لا لبيان
النوع نحو كتاب الله وصبغة الله في الفاعل وضرب الرقاب في المفعول
فانه يجب حذف فعله قياسا والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل
الرفع على انه خبر مبتدأ الواجب حذفه لبيان الفاعل او المفعول
المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كان
لو ولي الفعل والمعنى هو لك واعلم انه قد يقوم
مقام المصدر ما يفيد معناه ويقع مفعولا مطلقا وذلك ما صفته
نحو قم وأيّما اي قم قياما ومنه قوله ه
على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام ه
اي ولا يخرج خروجا ويجب فيه ايضا حذف الفعل اذ بين فاعله
او مفعوله ما ذكر نحو هنيئا لك اي هناه وعائذا بك اي عياذا
وقد قيل انه نصب على الحال المؤكدة واما اسم صوت ويجب حذف
الناصب له سوى من فاعله او مفعوله ما ذكر كاهاً منك اي توجعا
ووأهاً لك اي طيبا وافا وافه لك اي كراهة او لم يبين نحو اها اي كفا
وويها اي زيادة وان الناصب المقدر المحذوف وجوبا قد يكون بلفظ
المصدر نحو سقاه الله سقيا وقد يكون بغير لفظه كما في الاصوات

المذكورة

المذكورة فانها لم تستعمل لها افعال لانقاسها كما توجع في اهاً منك
واستطيب في وأهاً لك واكره في افه لك وكما في نحو ذفرا لك اي نتنا ونحرا
لك اي تعسا وبعدا للخبيث وذفرا وتعسا بهزا وانهم رهطوا بعض المصادر
او ما قام مقامها المنصوبة التي من فاعلها او مفعولها بالاضافة
او بحرف الجر يجب حذف الفعل وجوبا قال ه
عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب ه
وقوله ترب لافواه الوشاة وجندل ه قال سيبويه سمعنا



بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه
وثمانها اي وقد يحذف وجوبا حذفا قياسا لا تعلم له ضابطا في حذف
معها الفعل لزوما وذلك في مواضع ذكر المص منها ستة الاول
احدها ما وقع اي مصدر وقع مثبتا لا منفيا نحو ما زيد سيرا
ولا محذوفا منه بعد كلمة نفي كما او عوضا او معنى نفي كانما
خرج ما لم يقع المصدر بعد شيء منهما نحو زيد سيرا ولا يعجز وقد له
داخل وكذا النفي او معناه على اسم خرج به ما دخل على فعل نحو
ما سرت الا سيرا واما سرت سيرا اذ ليس من هذا الباب لذكر عامله
ولا بد ان يكون ذلك الاسم لا بمعنى المصدر خبرا عنه يعني بعيرًا وبل
خرج نحو ما سيري الا سير شديد فانه يجب رفعه وليس من هذا
الباب او يقع المصدر مكررا بمعنى في موضع خبرا عن اسم لا يكون
خبرا عنه لعجز نحو دكت الارض دكا دكا ولو صرح منه كان

وانما خرج من الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه ولا فرق بين ان يكون ذلك المصدر نكرة مثل ما انت الا سيرا
او معرفة وذلك مثل ما انت الا سير البريد وكل منهما مثال للاول مع النفي
والفعل المحذوف في كل منهما تسير ومعنى تسير البريد تسير سيرا مثل سير البريد
فان المصدر وقع مثبتا بالا بعد نفي داخل على اسم وهو انت لا يصح
كون المصدر وهو السير خبرا عنه لان السير معنى وانت عين ولا
يصح الاخبار باحدهما عن الاخر الا بتاويل كما تقدم اعني الحمل على
المبالغة وهي غير مقصودة اذ لو قصدت وجب الرفع وخرج عن
هذا الباب واما سيرا اي سير سيرا مثال للواقع بعد معنى النفي
اعني انما لما تقدم من انها بمعنى ما والا ومنه قوله شعر

الا انما المستوجبون تفضلا * بدارا الى نيل التقدم في الفضل

اي يبادرون بدارا او زيد سيرا سيرا مثال للواقع مكررا وانما فسرت
ما بمصدر لانها لو فسرت بمفعول مطلق لم يحتج الى الاحتراز بقوله لا
لا يكون خبرا عنه عن نحو سيري في ما سيري الا سير شديد اذ لم يقع
مطلقا والقرينة على ارادة المصدر بما ما تقدم من ان المفعول
المطلق مصدر لفظا او معنى وكذا في غير هذا من الضوابط الاتية
وانما وجب حذف الفعل عند حصول احد الشرطين لان القصد
من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه
ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلم يستعمل العامل

اصلا

اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل او مفعول
وهو مع العمل كالفعل لمشابهته واعترض الرضي على اشتراط المص
الاسم المذكور بانه يجب ايضا حذف الناصب وتقديره في نحو ما كان
زيد الا سيرا وما زيد بك الا سير البريد عند عدم قصد المبالغة فالشرط
ليس الا كون الناصب خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه
الثاني ومنها اي من المواضع التي يجب فيها حذف ناصب المفعول
المطلق قياسا ما وقع اي مصدر وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
المراد بمضمون الجملة هنا مصدر مسندها مضافا الى الفاعل او
المفعول وباثر ذلك المضمون فائدته وغرضه المطلوب منه
وبتفصيل الغرض بيان انواعه المحتملة او اسم منهما مثل قوله
تعالى فشدوا الوثاق فانها جملة مضمنة شد الوثاق والغرض من
شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل تعالى الغرض
بقوله فاما منا بعد واما فداء اي بعد شد الوثاق اما تمنون عليهم منا
او تفدون انفسهم فداء وقد يكون الجملة مخبرة نحو زيد يكثر قراءة
بعدا او سعيا وعمرو يشتري طعاما فاما سعيا واما اكلا فقوله تفصيلا
احتراز عما وقع غير تفصيل نحو شد الوثاق لمن منا ولا يجب حذف
العامل وقوله لاثر احتراز عما وقع تفصيلا لنفس المضمون نحو
[illegible] المعتبر والغرض فان العامل فيه لا يجب حذفه
وقوله متقدمة احتراز عما اتصل اثر مضمون المفرد نحو لا

الا انه يمنع التماس الفعل [illegible]
[illegible]
وجود الناصب [illegible]

تعفرفاما نصح صحة او نعنعم اعتناما وقوله سفيهه احترازعن
المتاخره نحو اماماً واما فيه اسد الوثاق فلا تجب حذف الناصب لانها
لما ادلت على العامل وكانت بمنزلته فهي كالعامل الضعيف كذا قيل
وقيل قوله سفيهه بيان الواقع وان المتاخره لا وقوع لها واما تجب
حذف الناصب في هذا الموضع لقوة الدلالة عليه بالجملة المتقدمة
لكونه متضمنا الاثر مضمونها مع ما حصل من الثقل بالتفصيل والثالث
منها اي من المواضع التي تجب فيها حذف الناصب للمفعول المطلق قياسا
ما وقع اي مصدر وقع تشبيها اي اتي به لغرض تشبيه شي به علاجا
اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح بعد جملة مشتملة على اسم ذلك
الاسم بمعناه اي بمعنى ذلك المصدر الذي وقع للتشبيه ومشتملة ايضا على
صاحبه اي فاعل ذلك الاسم الذي بمعنى المصدر مثل زيد مررت به فاذا له
صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه به اذ شبه به صوت
زيد وهو علاج اذ هو من فعل الجوارح بعد جملة هي قوله له صوت
اذ صوت مبتدا وله خبره مشتملة على اسم وهو صوت وهو بمعنى صوت
في قوله صوت حمار وعلى صاحبه اي ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له
فتجب حذف الناصب اي يصوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار فاقيم
الاسم مقام المصدر كما في كلمتهم كلاما فتجب حذف الناصب اعني يصوت
وكذا مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي الصرخ والثكلى المراة
التي مات ولدها فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيد صوت صوت
تخرج

تخرج فانه ليس من هذا الباب بل يجب رفعه عند تبين على البدل او
الوصف وجوز الرضي كونه تاكيدا لفظيا للاول ويجوز فيه النصب عند
الخليل ولكن لعله يجوز ذكر الفعل وقوله علاجا احتراز عن نحو له
علم علم الفقهاء وهدى هدي الصلحاء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير
وقوله بعد جملة احتراز عن الواقع بعد المفرد نحو لزيد صوت حمار فانه
يجب رفعه وقوله مشتملة على اسم احتراز من ان يشتمل على فعل مررت
بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار فان الفعل المذكور هو العامل وقوله
بمعناه احتراز عن نحو له ضرب صوت حمار فانه لا يجب الحذف فيه نحو
يصوت صوت حمار ووجب الحذف في هذا الموضع لقوة الدلالة عليه
بالجملة المشتملة على الاسم الذي بمعناه مع كون المصدر من افعال الجوارح
مشعرا بالحدث الذي هو معنى الفعل وقوله وصاحبه احتراز عن نحو
مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فان الاولى رفع الثاني والحق
نصبه على ضعف وسيبويه قال ان العامل فيه الجملة المذكورة وقوله الرضي
وليس اذا من هذا الباب قال الرضي واجاز غير
سيبويه رفع مثل صوت في قولنا صوت صوت حمار اما على البدل او على
البيان او على الوصف اما على حذف مثل اي مثل صوت حمار او على تاويله
بالمشتق نحو مستكره وجوز فيه ايضا ان يكون نصبه على الحالية على احد
التاويلين المذكورين والرابع منها اي من المواضع التي يجب فيها
حذف ناصب المفعول المطلق ما وقع اي مصدر وقع مضمون جملة

أي مدلولها او مدلول ما اشتملت عليه كما سنوضح فليس المراد بالمضمون
هنا مصدر ثم مسندها المضاف الى فاعلها او مفعولها كما تقدم لا يحتمل
لها اى لتلك الجملة غيره مما يناقضه نحو له على الف درهم اعترافا
فان قوله له على الف درهم جملة من مبتدا وهو الف درهم وخبر
وهو احد الظرفين اعنى له او على والاخر حال من الضمير المستتر
في الخبر ومدلول هذه الجملة الاعتراف ولا تحتمل غيره اعنى الانكار
فيجب حذف العامل اعني اعترف لقوة دلالة الجملة عليه فهي كالنائب
عنه ويسمى هذا المصدر توكيدا لنفسه لانه اكد بنفس المضمون الذي
لا تحتمل غيره لذلك المصدر وقوله مضمون جملة احتراز عن مضمون
المفرد نحو ضربت زيدا ضربا فانه تاكيد لمضمون ضربت اذ الفعل يدل
على الحدث والزمان والنسبة وقوله لا تحتمل لها غيره احتراز
عن المصدر في الضابطة الاتية فانه ليس من هذا القسم وان
وجب حذف العامل فيها وقولنا مما يناقضه لانه لو كان غيرها ناقض
لكان من الضابطة الاتية مثلا لو قلت هنا له على الف درهم حقا
لكان مما ياتي ولو قلت زيد قائم احيانا مثلا لكان من هذا الباب
فليتنبه لذلك ومما يحرز فيه قول الشاعر

إني لأمنحك الصدود وإنني ... قسما اليك مع الصدود لأميل

لان قسما بمعنى التأكيد وما اشتملت عليه الجملة من ان واللام المؤكد
بالقسم دال عليه نصا فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة